المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (210) - الجزء (1) - السنة (58) - ربيع الأوَّل 1446هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢١٠) - الجزء (١) - السَّنة (٥٨) - ربيع الأوَّل ١٤٤٦هـ

حقوق الطبع محفوظة

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١

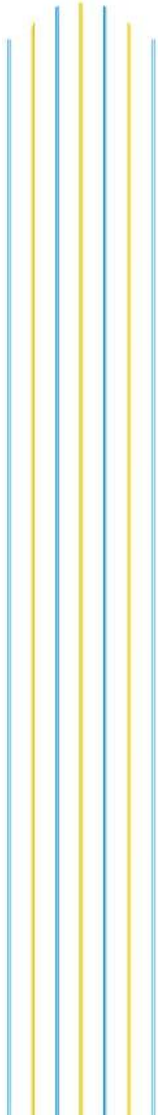

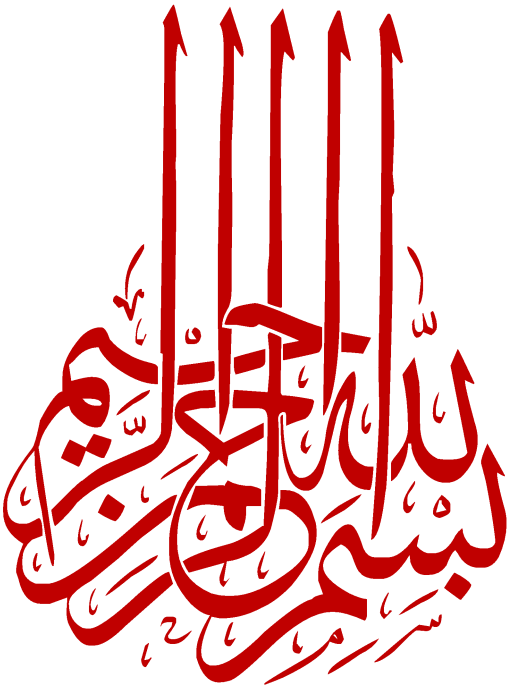
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ . د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ . د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ . د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ . د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ . د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ . د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ . د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقًا)

أ . د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ . د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ . د/ حمد بن عبد المحسن التويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هيئة التحرير

أ . د/ عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ . د/ أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ . د/ رمضان محمد أحمد الروبي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ . د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبدالله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ . د/ عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ . د/ أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ . د/ باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ أمين بن عايش المزيني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الحدود الشماليَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي
(قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:

البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات الجزء (١)

م	البحث	الصفحة
-١	معجم الرُّموز عند القرَّاء د / عبد العزيز حميد الأنصاري	١١
-٢	هداية القرَّاء للإمام المقرئ أحمد أفندي الإزميري، المعروف بـ: (يمشجي زاده)، كان حيًّا سنة (١١٨٥هـ) - دراسةً وتحقيقًا - د / نجاة عبد الرحيم الأمير	٧١
-٣	موقف القرَّاء والباحثين من انفرادات الشطوي من طريق الدرة - جمعًا ودراسةً - د / بشرى حسن هادي اليمني	١٤٣
-٤	قواعد في إعجاز القرآن من خلال كتاب «إعجاز القرآن» للباقلاني د / سعيد بن ناصر بن عبد الله آل مقبل	١٩٣
-٥	نفي المساواة في القرآن الكريم من خلال مادة (سوي) المنفيَّة د / عمر بن محمد بن عبد الله المديفر	٢٥١
-٦	الرجال الذين حَكَمَ أبو حاتم على روايتهم بعدم السماع ولم يُذكروا في كتاب ابنه في المراسيل د / منصور بن عبد الرحمن عقيل العقيل	٣٠١
-٧	معاوية بن صالح ومروياته في «صحيح مسلم» - دراسة نظريَّة تطبيقيَّة - د / ليلى بنت علي محمد النصار	٣٧٧
-٨	الروايات التي لم يقض فيها الإمام البخاري بشيء فيما حكاه عنه الإمام الترمذي جمعًا ودراسةً - د / عبد الرحمن محمد مشاقبة	٤٢٣
-٩	اختلاف أحكام الدارقطني بين التتبع، والعلل - دراسة وصفيَّة تحليليَّة - د / عبد العزيز بن إبراهيم اللاحم	٤٧٣
-١٠	انتقاد ابن عبد البر المتوجِّه للتفرد في أحاديث الصحيحين د / يوسف بن عبد الله بن صالح القرعاوي	٥٢٧

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

انتقاد ابن عبد البر المتوجِّه للتفرد في أحاديث الصحيحين

The Criticisms of Ibn ‘Abdil Barr Directed to Uniqueness in the Hadiths of the Two Books of Sahih

إعداد:

د / يوسف بن عبد الله بن صالح القرعاوي

الأستاذ المساعد بقسم فقه السنة ومصادرها، بكليَّة الحديث الشريف في الجامعة الإسلاميَّة

Prepared by:

Dr. Yousef bin Abdullah bin Saalih Al-Qarawi

Assistant Professor at the Faculty of the Jurisprudence of Sunnah and Its Sources at the Faculty of the Noble Hadith, Islamic University of Madinah

Email: yousefqaa@iu.edu.sa

استلام البحث		اعتماد البحث
A Research Receiving		A Research Approving
2023/11/29		2024/01/17

نشر البحث

A Research publication

ربيع الأول ١٤٤٦هـ - September 2024

DOI: 10.36046/2323-058-210-010

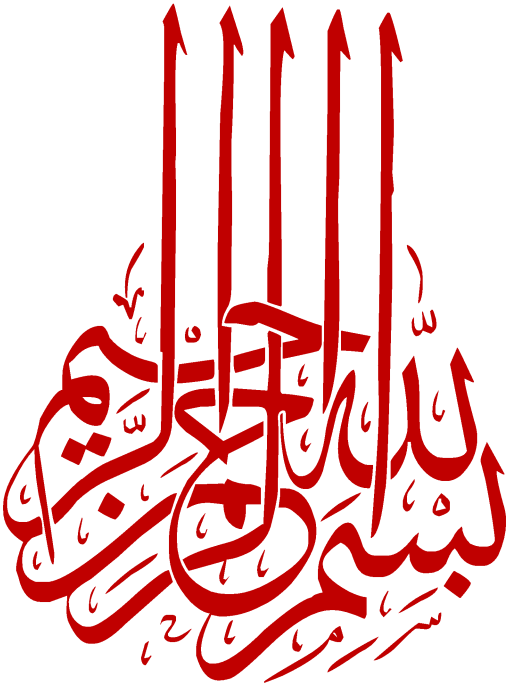
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

يتناول البحث الوقوف على انتقاد ابن عبد البر المتوجه للتفرد في أحاديث الصحيحين، ودراسة هذا الانتقاد من خلال تتبع كلام الأئمة في الراوي، وبيان الأظهر من حاله، وتخريج الحديث بما يخدم البحث، وبعد وصف هذا الانتقاد يبحث في الجواب عنه؛ من خلال مناقشة كلام ابن عبد البر، وبيان وجه إيراد صاحب الصحيح للحديث، واتّبع الباحث المنهج الاستقرائي النقدي، باستقراء هذه المواضع، ومناقشة انتقاد ابن عبد البر ودراسته، والجواب عن وجه الانتقاد، ويشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهرس المصادر والمراجع. ومن أهم نتائج البحث:

١/ أن ابن عبد البر لا يقصد انتقاد أحاديث الصحيحين في الأصل، فهو غالبًا ينتقد الحديث ولا يذكر أنه في الصحيح.

٢/ أن من مسالك الانتقاد عند ابن عبد البر ما كان متوجهًا لتفرد الراوي، وقد يُصرّح بالتفرد، أو تتضمن عبارته الإشارة لذلك.

٣/ أكثر الأحاديث المنتقدة عند ابن عبد البر هي مما تفرد مسلم بتخريجه، والقليل منها عند البخاري.

٤/ وجوب التفريق بين وجه انتقاد الحديث، ووجه إيراده في الصحيح.

٥/ رجحان اختيار صاحبي الصحيح لما خرّجاه في صحيحيهما، إما بمناقشة انتقاد ابن عبد البر، أو ببيان وجه إيراده في الصحيح.

الكلمات المفتاحية: (الانتقاد، التتبع، التفرد، البخاري، مسلم).

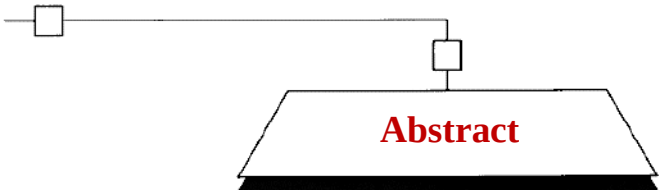

Abdil Barr directed towards uniqueness in the hadiths of the two books of Sahih, and the study of the criticism by tracking the opinions of the scholars on the narrator and the clarification of the most apparent regarding his status, and the authentication of the hadith in a way that serves the purpose of the research, and after describing the criticism then a response to it, by critiquing the opinion of Ibn Abdil Barr, and the clarification of the context in which the author of the Sahih had mentioned it. The researcger followed the inductive critical methodology, by extrapolating these places and discussing the criticism of Ibn ‘Abdil Barr and its study, and the response to the point of the criticism by clarifying it, and the research is made up of an introduction, a preface, two topics, conclusion and the bibliography, and the most significant findings include:

1-That Ibn Abdil Barr did not intend to criticize the hadiths of the two books of Saheeh initially, as he only criticize the hadith and he would not mention it is in the Saheeh.

2-That the approaches of criticism by Ibn Abdil Barr include those leveled against the narrator.

3-The majority of the hadiths that were subjected to criticism by Ibn ‘Abdil Barr are that ones that were solely reported by Imam Muslim, and only a few of them are in Sahih Bukhari.

4-The pertinence of differentiating between the point of criticism of the hadith, and the context under which it was mentioned in the Saheeh.

5-The preponderance of the selection of the authors of Sahih regarding what he reported in his Saheeh, whether after the critiquing of the criticism of Ibn Abdil Barr, or after the clarification of the context in which they were reported in the Saheeh.

Keywords: (Criticism, tracking, uniqueness, Bukhari, Muslim).

المقدِّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيّه، وآله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛ فإن مكانة الصحيحين، لأبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين النيسابوري، من المتقرر بالضرورة عند كل مسلم، وأنهما أصحّ كتابين بعد كتاب الله ﷻ.

وهذان الكتابان أجمعت الأمة، وتواطأ الأئمة، على تلقيهما بالقبول والصحة، عدا أحاديث معدودة، وأحرف يسيرة، وقعت فيها المناقشة من بعض نُقّاد الحديث، وحُفّاظ السنة.

وهذا الانتقاد لأحاديث الصحيحين كما كان قبل تأليف الشيخين من بعض الأئمة، مثل الإمام أحمد، وجِدَ بعد تأليفهما أيضًا، بل أُلفت فيه مصنفات مفردة، ومن أشهرها كتاب أبي الحسن الدارقطني «التتبع».

وظهر بعد ذلك كُتب شروح السنة، ومن أقدمها وأنفعها كُتب حافظ المغرب أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، وقد استوقفني نقده وتعليله بعض الأحاديث التي أخرجها صاحبا الصحيح، فاستعنت بالله وحده على دراسة هذه المواضع مما كان الانتقاد فيه متوجهًا للتفرد، محاولاً تفسير تخريج صاحبي الصحيح للحديث، فإنهما قد حرّرا كتابيهما أحسن تحرير.

أهمية البحث:

١-تعلقه في تعليل ونقد أحاديث في الصحيحين من إمام حافظ.

٢-مناقشة الانتقادات الواردة على الصحيحين.

٣-التفريق بين انتقاد الحديث، ووجه إيراده في الصحيح.

أسئلة البحث:

١-ما هي الأحاديث التي انتَقدها ابن عبد البر في الصحيحين من أجل التفرد؟

٢-ما وجه انتقاد ابن عبد البر لهذه الأحاديث، وهل سُبق إليه؟

٣-هل يمكن مناقشة هذا الانتقاد، والجواب عنه؟

٤-ما منهج صاحبي الصحيح في تخريج هذه الأحاديث؟

٥-هل انتقاد الحفّاظ لبعض أحاديث الصحيح يستلزم منه الطعن في منزلتهما.

أهداف البحث:

١-استقراء انتقاد ابن عبد البر المتوجّه للتفرد في أحاديث الصحيحين.

٢-بيان وجه انتقاد ابن عبد البر لهذه الأحاديث، ومن سبقه لذلك.

٣-مناقشة انتقاد ابن عبد البر ودراسته، والجواب عن وجه الانتقاد.

٤-بيان طريقة صاحبي الصحيح في تخريج بعض الأحاديث المنتقدة.

٥-إظهار أن انتقاد الحُفاظ لبعض أحاديث الصحيح، ليس طعنًا في منزلتهما، أو حَطّا من مكانتهما، وإنما هو اجتهادٌ على سَنن وطريقة الأئمة في النقد الحديثي.

حدود البحث:

ينحصر البحث فيما انتقده ابن عبد البر من أحاديث الصحيحين، وكان الانتقاد متوجهًا لتفرد الراوي المخرّج له في الصحيح، سواءً صرَّح فيه بالتفرد أو تضمنت عبارته الإشارة إلى ذلك(١)، **وانتقاد ابن عبد البر وحده هو محل الدراسة.**

(١) حتى لو لم يصرّح بأن الحديث في الصحيح.

الدراسات السابقة:

لم أقف على ما يجمع الموضوع بشكل خاص، وأما ما يتعلق بالنقد بشكل عام فقد وقفتُ على ما يلي:

١/ **بين الإمامين مسلم والدارقطني**، تأليف: د. ربيع بن هادي المدخلي، وأصل هذا البحث رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة.

وقد اعتنى الباحث بدراسة الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني في كتابه «التتبع»، وأخرجها مسلم في صحيحه، وعدد الأحاديث التي تناولها (٩٥) حديثًا، وليس هناك قدر مشترك بين بحثي وهذه الأحاديث.

٢/ **الأحاديث المنتقدة في الصحيحين**، تأليف: مصطفى باحو، وهذا الكتاب من أوسع الكتب التي عُنيت بدراسة الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، وعدد الأحاديث التي تناولها (٣٩٦) حديثًا، والقدر المشترك في بحثي مع هذه الأحاديث هو **حديثٌ واحد فقط**(١).

٣/ **الإجابة عن الأحاديث المنتقدة على «صحيح الإمام مسلم»**، وهو مشروع علمي مُسجل في جامعة القصيم، مُقسم على ثلاثة طلاب، **لم يناقش بعد**.

وبعد النظر في خطة المشروع تبين لي أوجه التباين بين بحثي وهذا المشروع في أمور:

أ-أن كتب ابن عبد البر ليست ضمن حدود البحث في المشروع.

ب-الاقتصار في المشروع على أحاديث صحيح مسلم فقط.

ج-أن الغرض من المشروع -كما في حدود البحث- حصر ما وجّه للصحيح من الانتقاد، من خلال الكتب التي أُلفت في الانتقاد، وكتب الإجابة عن هذه الانتقادات، وكذلك كتب شروح مسلم خاصة، والكتب التي اعتنى أصحابها بجمع

(١) وهو حديث أبي هريرة ﷺ في المطلب الثالث من المبحث الثاني.

الأحاديث المنتقدة، مثل كتاب مصطفى باحو.

وبعد الاطلاع على مسرد الأحاديث في المشروع تبيَّن أن القدر المشترك بين بحثي وهذا المشروع **حديث واحد فقط**(١)، وسبب ذلك يعود إلى حدود البحث في المشروع، فليس من غرضهم تتبع كتب الشروح فهذا يطول ولا يمكن حصره، وثمَّت أمرٌ آخر وهو أن ابن عبد البر لم يقصد انتقاد أحاديث الصحيحين، فهو ينتقد الحديث ولا يذكر كونه في الصحيح غالبًا، وتقدَّم في حدود بحث المشروع أن يكون الانتقاد موجهًا للصحيح.

٤/ أحاديث العبادات المنتقدة في الصحيحين بدعوى التعارض بينها: دراسة تحليلية نقدية، تأليف: سميرة محمد سلامة عمرو، وهي رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة الأردنية، وهذه الدراسة ونظائرها أقرب لعلم مختلف الحديث.

٥/ الأحاديث المنتقدة عند الشيخين في باب الرواية المقوية لبدعة راويها، تأليف: د. جمال محمد أبو زايد، وهو بحث قصير لا يتجاوز خمس عشرة صفحة.

٦/ منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد، تأليف: مصطفى حميداتو، وهي رسالة جامعة عامة في بيان منهج ابن عبد البر في شتى مباحث علوم الحديث.

٧/ منهج ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث دراسة تطبيقية من خلال كتاب التمهيد، تأليف: عيسى أمجد الحرثاني، وهي رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بغزة، وقد جعل الباحث المبحث الأول في الفصل الثاني بعنوان: (تضعيف الحديث لطعن في راويه) وذكر فيه سبعة مطالب، لم يذكر منها تضعيف الأحاديث التي في الصحيح(٢).

---

(١) وهو نفس الحديث السابق.

(٢) وذكر من منهجه: أنه يجمع الأحاديث التي ضعفها ابن عبد البر تعريضًا أو تصريحًا، ثم ينتقي =

٨/ تفرد الراوي وأثره في نكارة الحديث في نقد ابن عبد البر الأندلسي، تأليف: كامل كرابلي، وهو بحث قصير لا يتجاوز عشر صفحات.

٩/ منهج ابن عبد البر في دراسة الأحاديث المعلة في كتابه التمهيد، تأليف: د. سعيد بن صالح الرقيب، وهو بحث حول طريقة ابن عبد البر في عرض الحديث المعلّ، وذكر أسباب ورود العلة وأجناسها وقرائن وجودها، وكذلك الجمع والترجيح بين الروايات المختلفة.

وهذه البحوث الستة الأخيرة تبيّن من وصفها الاختلاف بين أهدافها وهدف هذا البحث، وكذلك ليس بينها وبين بحثي قدرٌ مشترك في حديث واحد.

منهج البحث وإجراءاته:

١-سلكتُ المنهج الاستقرائي بتتبع الأحاديث التي انتقدها ابن عبد البر بتفرّد رواتها في الصحيحين، والمنهج النقدي بمناقشة الانتقاد ودراسته، والجواب عنه.

٢-أُقدم ما كان في كتاب التمهيد على الاستذكار، وأُرتبه حسب وروده في الكتاب، وأجعل كل حديث في مطلب.

٣-أتتبع كلام ابن عبد البر في كُتبه، على هذا الراوي، وكذلك الحديث المنتقد.

٤-أُصدّر بذكر عبارة ابن عبد البر في انتقاده للحديث.

٥-أدرس حال الراوي المنتقد، وأذكر كلام الأئمة فيه، وأختم بذكر خلاصة حاله.

٦-أخرّج الحديث من الكتب الستة، وأقتصر على ما يخدم الانتقاد أو الجواب عليه حتى وإن كان خارجها، ولا أذكر ما عداه إلا لحاجة يضطرني البحث إليها.

٧-أدرس الحديث بما يخدم الانتقاد أو الجواب عليه.

=

أحاديث للاستدلال على منهجه في تضعيفه لها، ويكتفي بذكر مثال أو أكثر تحت كل مطلب.

٨-أكتفي بالعزو لرقم الحديث إن كان الكتاب مرقمًا.

٩-أذكر الجواب على وجه الانتقاد، وأُحاول بيان وجه تخريج صاحبي الصحيح للراوي، وإيرادهم للحديث.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث وفق الخطة الآتية:

مقدمة، وتتضمن: أهمية البحث، أسئلة البحث، أهداف البحث، حدود البحث، الدراسات السابقة، منهج البحث وإجراءاته، خطة البحث، وهي وفق الترتيب الآتي:

تمهيد، وفيه ثلاثة أفرع:

الفرع الأول: منزلة الصحيحين ومكانتهما.

الفرع الثاني: انتقادات الحفاظ لأحاديث الصحيحين، والأجوبة على ذلك.

الفرع الثالث: منزلة ابن عبد البر في الحديث.

المبحث الأول: ما صرّح فيه بالتفرد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حديث عائشة رضي الله عنها .

المطلب الثاني: حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

المطلب الثالث: حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

المطلب الرابع: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

المبحث الثاني: ما تضمّنت عبارته الإشارة للتفرد(١)، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

المطلب الثاني: حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

المطلب الثالث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

---

(١) سواءً كان من خلال عبارته المثبتة، أو مجموع كلامه المشار إليه.

المطلب الرابع: حديث يحيى بن يزيد الهنائي في سؤال أنس ﷺ.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج وأبرز التوصيات.

ثبت المصادر والمراجع

التمهيد

الفرع الأول: منزلة الصحيحين ومكانتهما(١)

للسنة مكانة كبيرة ومنزلة عظيمة في الإسلام، إذ هي أحد مصدري التشريع والوحي، وقد اجتهد أئمة الحديث، وحُفاظ السنة، بالتصنيف والتأليف، وأجمعوا على أن أصحّ هذه الكتب بعد كتاب الله عز وجل؛ كتاب «الصحيح» لأبي عبد الله البخاري، وكتاب «الصحيح» لأبي الحسين النيسابوري(٢)، وقد تلقتهما الأمة بالرضى والقبول(٣)، وتواردت أقوال أهل العلم في إعظام شأنهما، والثناء عليهما، وبيان منزلتهما، وإليك بعض أقوالهم في ذلك:

قال ابن الصلاح: "أوّل من صنَّف الصحيحَ البخاريُّ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري...

---

(١) **وأما أوجه العناية بهما**؛ فهذا مما يطول ذكره، ولا يمكن حصره، وهو مما يُفرد بالتأليف والتصنيف. وانظر على سبيل المثال: «إتحافُ القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» لمحمد عصام الحسني، «عناية العلماء بصحيح الإمام مسلم» لنظر محمد الفارابي.

(٢) ومما لا شك فيه أن البخاري ومسلمًا لم يستوعبا في صحيحيهما كل الأحاديث الصحيحة، ولم يلتزما ذلك، بل إنهما نصّا على ذلك. انظر: محمد بن طاهر الحازمي. "شروط الأئمة الخمسة". (دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ)، (٦١، وما بعدها)، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح. "معرفة أنواع علم الحديث = مقدمة ابن الصلاح"، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل. (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ)، (ص٨٥).

(٣) **عدا ما انتقد من الأحاديث، فلم يحصل لها من القبول ما حصل لمعظم الكتاب**. انظر: أحمد بن علي ابن حجر. "هُدى الساري مقدمة فتح الباري". قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، (ط١، مصر: المكتبة السلفية، ١٣٨٠هـ)، (ص٣٤٦).

وكتاباهما أصَحُّ الكتب بعد كتاب الله العزيز"(١).

وقال النووي: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول"(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم"(٣)، وقال أيضًا: "ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن وما جمع بينهما"(٤)، وقرَّر أن: "جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله؛ لأن غالبه من هذا النحو؛ ولأنه

---

(١) عثمان ابن الصلاح. "معرفة أنواع علم الحديث = مقدمة ابن الصلاح"، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل. (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ)، (ص٨٤)، وانظر: المصدر السابق (ص٩٧)، "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط"، تحقيق: موفق عبد القادر. (ط٢، بيروت: دار الغرب، ١٤٠٨هـ)، (ص٨٥).

(٢) يحيى بن شرف النووي. "شرح النووي على مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ)، ١: ١٤، وانظر: ١: ١٩، وما بعدها.

(٣) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. "مجموع الفتاوى"، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده: ابنه محمد. (المدينة المنورة – السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ)، ٢٠: ٣٢١.

(٤) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٨: ٧٤، **وبيّن في موضع آخر أن تصحيح أئمة الحديث لكتابيهما ليس تقليدًا لهما، بل أنّ ذلك كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحًا متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما، وبعدهما أيضًا، إلا مواضع يسيرة**. انظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية"، تحقيق: محمد رشاد سالم. (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ)، ٧: ٢١٥.

قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ"(١).

ومما يجب بيانه؛ أن انتقاد بعض الأئمة الحُفّاظ لأحاديث في الصحيح، لا يعني الحطّ من منزلتهما، أو التنقص من صنيعهما، بل هو دائر في اختلاف النظر النقدي تجاه الحديث.

بل إن صنيع هؤلاء الأئمة مما يُبرز شدّة العناية بالصحيحين، ويظهر مكانتهما عندهم، من جهات عدّة، أبرزها:

١/ أن انتقادهم إنما هو لأحاديث وأحرف يسيرة.

٢/ اشتمال الصحيحين على أحاديث كثيرة -تُعد بالألوف- فكم عدد هذا النَّزر اليسير من الأحاديث المنتقدة، من أصل أحاديث الكتاب، ففي ذلك قبول واضح للأحاديث الكثيرة التي بُني عليها الصحيح.

٣/ إجابة الحُفّاظ عن وجه الانتقاد في هذه الأحاديث.

٤/ عدم العناية بالتتبع والانتقاد لغيرهما من الكتب.

وأختم هذا الفرع بما قاله ابن حجر بعد ذكره للأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري والجواب عنها: "فإذا تأمّل المنصف ما حررته من ذلك؛ عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم"(٢).

الفرع الثاني: انتقادات الحفاظ لأحاديث الصحيحين، والأجوبة على ذلك.

تقدمت الإشارة إلى أن انتقاد الأحاديث التي في الصحيح كان قبل تصنيف

(١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٣: ٣٥٠.

(٢) ابن حجر، "هُدى الساري"، (ص٣٨٣).

الكتابين، ومن أمثلة ذلك ما انتقده ابن معين، وأحمد(١)، وغيرهما، وهو ضمن أحاديث الصحيح التي أدخلها الشيخان في كتابيهما، أو أحدهما، وكذلك أعلّ البخاري بعض الأحاديث التي أخرجها مسلم(٢)، فقد تباينت معايير الأئمة في النقد، واختلفت أنظارهم في التعليل، والأمر لا يخلو من راجح ومرجوح، وهو من الاجتهاد الذي تحققت في هؤلاء الأئمة آلته، فهم بين الأجر والأجرين، وحاشاهم قصدَ غيرِ الحقِّ، أو إرادةَ غِشِّ الأمة، رضي الله عنهم ورحمهم.

وقد ذكر ابن حجر أنَّ عِدّة ما انتُقد عليهما مائتان وعشرون حديثًا، اشتركا في اثنين وثلاثين، واختص البخاري بثمانين إلا اثنين، ومسلم بمائة وعشرة(٣).

والكتب التي أُلّفت استقلالاً في نقد أحاديث الصحيحين:

١/ «علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم» لابن عمار الشهيد (ت٣١٧هـ).

٢/ «التتبع» لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ).

٣/ «جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك» لابن حزم (ت٤٥٦هـ)، والخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)(٤).

---

(١) وقد سُجل في جامعة القصيم بحث بعنوان: «الروايات التي نقدها الإمام أحمد وهي في الصحيحين» للباحث: جهاد الصمعاني.

(٢) وكتب فيه أ. د عبد الله بن فوزان الفوزان بحثًا بعنوان «الأحاديث والروايات التي أعلها الإمام البخاري، وانفرد الإمام مسلمٌ بإخراجها».

(٣) انظر: ابن حجر، "هُدىٰ الساري"، (ص٣٤٦)، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. (دار طيبة)، ١: ١٤٥.

(٤) وبعضهم يُشكك في نسبة الجزء إلى ابن حزم، وقد نسبه الرُّوداني إليه في: "صلة الخلف =

٤/ «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين» أحد أجزاء كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل»(١) لأبي علي الغساني (ت٤٩٨هـ)، وهو يذكر الوهم سواءً كان من قبل صاحب الصحيح أو من فوقه، أو كان من قبل الرواة للكتاب، فالوهم في الحالة الأولى منتقدٌ على صاحب الصحيح، بخلاف الثاني.

٥/ «غرر الفوائد المجموعة بمعرفة الأحاديث المقطوعة»(٢) لأبي الحسين الرشيد العطَّار (ت٦٦٢هـ).

وأما ما تضمَّنته مؤلفات الأئمة من نقد أحاديث الصحيحين فهذا منثور في كتبهم، ومن أشهر هؤلاء: عبد الغني الأزدي، وابن حزم، وابن عبد البر، وابن الجوزي، وابن القطان(٣)، وأبو مسعود الدمشقي، وابن تيمية، وابن القيم، وغيرهم.

=

بموصول السلف"، تحقيق: محمد حجي. (ط١، بيروت: دار الغرب، ١٤٠٨هـ)، (ص٢٠٧)، ونقل ابن حجر في الفتح عن ابن حزم أغلب كلامه، وانظر: تقدمة محقق الكتاب (ص٥)، **فقد ذكر أن الجزء ليس لابن حزم سوى ما جاء في أوله من الكلام على حديثين، والباقي للخطيب البغدادي.**

(١) طُبع الكتاب كاملاً في ثلاث مجلدات، عن مكتبة عالم الفوائد، وذكر المحقق عزير شمس في مقدمته للكتاب: أن المؤلّف قَسّم الكتاب إلى أربعة أقسام، وجَعَل كل قِسم منها كتابًا مستقلا، وسَمّى الكتاب كاملا باسم القِسم الأول منه تَجَوّزًا؛ من باب تسمية الكل بالجزء، والكتاب الثاني هو: "كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرواة".

(٢) وهو في أحاديث صحيح مسلم خاصةً، وأصل الكتاب هو انتقادات أبي علي الغساني لأربعة عشر حديثًا، ثم زاد عليها ما هو من جنسها فكملت عنده (٧٠) حديثًا، حسب ترقيم المحقق، **وهذا الكتاب جمع العلل والجواب عنها.**

(٣) وقد أكثر في كتابه «بيان الوهم والإيهام» من الانتقاد لأحاديث الصحيح.

وفي المقابل قام بعض الأئمة بالدفاع عن الصحيحين، والإجابة عن تلك الانتقادات، وعلى رأسهم:

١/ أبو مسعود الدمشقي (ت٤٠١هـ) في كتابه «الأجوبة» وهو فيما انتقده الدارقطني على مسلم.

٢/ أبو زكريا النووي (ت٦٧٦هـ) في كتابه «شرح صحيح مسلم»(١).

٣/ زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)(٢).

٤/ أبو زرعة العراقي (ت٨٢٦هـ)(٣).

٥/ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في كتابه «هُدى الساري»(٤) مقدمة «فتح الباري».

وقد جمع الباحث مصطفى باحو في كتابه «الأحاديث المنتقدة في الصحيحين» ما وَقف عليه مما انتقد على الصحيحين(٥)، وبلغ عدد ما جمع (٣٩٥) حديثًا،

---

(١) وقبله المازري والقاضي عياض في شرحهما، فإنهما يتعرضان لذلك، وكذلك ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم».

(٢) انظر: عبد الرحيم العراقي. "شرح (التبصرة والتذكرة= ألفية العراقي)"، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل. (ط١، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ)، ١: ١٣٧.

(٣) قال السيوطي: "ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفًا مخصوصًا فيما ضُعِّف من أحاديثه، بسبب ضَعْفِ رواته، وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتابًا في الرد عليه" السيوطي، "تدريب الراوي"، ١: ١٤٦.

(٤) ضُبط الاسم في مطبوع الكتاب: «هَدي الساري»، ووقف على نُسخ خطية بضبط المؤلف على ما أثبت، والله أعلم.

(٥) ذكر في مقدمته المصادر التي أخذ منها هذه الأحاديث انظر (ص١٤).

اجتهد في نقل كلام الأئمة في الأجوبة على تلك الانتقادات، وذِكْر المتابعات والشواهد.

ومما يُبيّن إنصاف أئمة الحديث، وبُعدهم عن التعصب والهوى، أنهم استثنوا عددًا قليلاً من هذه الأحاديث المنتقدة يصعب الجواب عنها، لما يظهر أن الحق والصواب فيها مع النُقاد.

قال الإمام ابن الصلاح بعد تقريره لصحة ما في كتابي البخاري ومسلم، وأن الأمة قد تلقت ما فيهما بالقبول قال: "إذا عرفت هذا، فما أُخذ عليهما من ذلك، وقَدح فيه مُعْتَمدٌ من الحفاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة"(١).

وقال النووي بعد ذكر من استدرك على صاحبي الصحيح: "وقد أُجيب عن كُلِّ ذلكَ، أو أكثَرِه"(٢)، وقال ابن حجر معلقًا على كلام النووي: "هو الصواب، فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض"(٣).

وبعد جواب ابن حجر عن الأحاديث المنتقدة على البخاري قال: "هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النُقّاد العارفون بعلل الأسانيد، المُطّلعون على خفايا الطرق... وليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف"(٤).

الفرع الثالث: منزلة ابن عبد البر في الحديث.

عُرف عن الحافظ ابن عبد البر سعة حفظه، واشتهر عنه عنايته بالحديث

---

(١) ابن الصلاح، "صيانة صحيح مسلم"، (ص٨٧).

(٢) النووي، "شرح النووي على مسلم"، ١: ٢٧.

(٣) ابن حجر، "هُدى الساري"، (ص٣٤٦).

(٤) ابن حجر، "هُدى الساري"، (ص٣٨٣).

وعلومه، حتى لُقّب بحافظ بلاده، وقد تواردت أقوال أهل العلم في الثناء عليه، وبيان منزلته، وإليك بعض أقوالهم في ذلك:

قال أبو الوليد الباجي: "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث"، وذُكر ذات مرَّة عنده، فقال: "أبو عمر أحفظ أهل المغرب"(١).

وقال القاضي عياض: "شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، وأحفظ من كان بها لسنة مشهورة"(٢).

وقال ابن خلكان: "إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما"(٣).

وذكر ابن تيمية أنه: "من أعلم الناس بالآثار والتمييز بين صحيحيها وسقيمها"(٤).

وقال الذهبي: "الإمام، العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام... وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان"(٥)، وقال أيضًا: "ساد أهل الزمان في

---

(١) خلف بن عبد الملك ابن بشكوال. "الصلة في تاريخ أئمة الأندلس"، عني بنشره: السيد عزت العطار الحسيني. (ط٢، مكتبة الخانجي، ١٣٧٤هـ)، (ص٦٤١).

(٢) القاضي عياض بن موسى اليحصبي. "ترتيب المدارك وتقريب المسالك"، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وآخرين. (ط١، المحمدية، المغرب: مطبعة فضالة، ١٩٦٥م – ١٩٨٣م)، ٨: ١٢٧.

(٣) أحمد بن محمد ابن خلكان. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق: إحسان عباس. (بيروت: دار صادر)، ٧: ٦٦.

(٤) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. "درء تعارض العقل والنقل"، تحقيق: محمد رشاد سالم. (ط٢، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ)، ٧: ١٥٧.

(٥) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. "سير أعلام النبلاء"، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، تقديم: بشار عواد معروف. (ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ١٨: =

الحفظ والإتقان"(١).

وقال ابن فرحون: "حافظ، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، وأحفظ من كان فيها لسنة مأثورة"(٢).

ومما يُبرز منزلة ابن عبد البر في الحديث؛ احتفاء الحُفاظ بتصحيحه ونقده وترجيحه، وإثباتهم ذلك في كُتبهم(٣).

=

١٥٣.

(١) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. "تذكرة الحفاظ"، وضع حواشيه: زكريا عميرات. (ط١، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)، ٣: ٢١٧.

(٢) إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون. "الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب"، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. (القاهرة: دار التراث للطبع والنشر)، ٢: ٣٦٧.

(٣) انظر على سبيل المثال: محمد بن أحمد ابن عبد الهادي المقدسي. "المحرر في أحاديث الأحكام"، تحقيق: د. عبد المحسن بن محمد القاسم. (ط٢، ١٤٢هـ). (١: ٨١، ٨٤، ١٠١، ١٢٤، ١٤٨، ٢٣٤، ٣١٥، ٣٢٣، ٢: ٩٢، ١٤٣، ٢٦٥)، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب. "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين. (ط١، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ)، (١: ٣٧٥، ٢: ٧١، ١٦١، ٣: ٢٢٠، ٢٣٦، ٤: ٢٥٩)، أحمد بن علي ابن حجر. "فتح الباري بشرح البخاري"، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، (ط١، مصر: المكتبة السلفية، ١٣٨٠هـ - ١٣٩٠هـ)، (١: ٢٠٧، ٢٧٥، ٣٦٠، ٣٩٣، ٢: ٥، ٢٢٤، ٣٢٣، ٤٢١، ٥٦٨، ٣: ٣٧، ٥٦، ٢٧٢)، أحمد بن علي ابن حجر. "بلوغ المرام من أدلة الأحكام"، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل. (ط١، الرياض: دار القبس، ١٤٣٥هـ)، (ص٣٦٨).

المبحث الأول: ما صرّح فيه بالتفرد

المطلب الأول: حديث عائشة رضي الله عنها

قال ابن عبد البر -بعد ذكره لحديث عائشة رضي الله عنها في ابتداء صوم النافلة من النهار، ومن أصبح صائمًا ثم أفطر، والاختلاف على طلحة فيه-: "طلحة بن يحيى انفرد بهذا الحديث، وما انفرد به فليس بحجة عند جميعهم، لضعفه"(١).

○ **ترجمة طلحة بن يحيى**(٢):

---

(١) أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي. "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ﷺ"، تحقيق: بشار عواد معروف، وآخرين. (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٣٩هـ)، ٧: ٤٥٤، وفي: "الاستذكار"، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ٣: ٢٨٦، أشار للاختلاف على طلحة فقط، **وذكر ابن القطان الحديث** ضمن الأحاديث التي سكت عنها عبد الحق لكونه مما خرجه البخاري أو مسلم، وهو من رواية من هو عنده ضعيف، أو موضع للنظر، إذا كان ما يرويه عند غيرهما. علي بن محمد ابن القطان الفاسي. "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ)، ٥: ٥٠٤.

(٢) انظر في ترجمته: أحمد بن عبد الله العجلي. "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم"، تحقيق: عبد العليم البستوي. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ)، ١: ٤٨١، عبد الرحمن ابن أبي حاتم. "الجرح والتعديل". (ط١، الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ)، ٤: ٤٧٧، أحمد بن شعيب النسائي. "الضعفاء والمتروكون"، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. (ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ)، (ص٦٠)، محمد بن عمرو العقيلي. "الضعفاء الكبير"، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. (ط١، بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ)، ٢: =

هو طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله القرشي، التيمي المدني، نزيل الكوفة، وقد اختلفت أقوال الأئمة فيه بين موثق بإطلاق، أو متوسط فيه، أو جارح له.

أما **الموثقون**: فقد قال ابن سعد: "كان ثقة، وله أحاديث صالحة"، وقال ابن معين، وأحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبة، والعجلي، والدارقطني: "ثقة"، وذكره ابن خلفون، وابن شاهين في الثقات.

وأما **المتوسطون**: فقد قال يحيى بن سعيد القطان: "لم يكن طلحة بن يحيى بالقوي"، وقال أحمد بن حنبل مرّة: "صالح الحديث"، وقال يعقوب بن شيبة مرّة: "لا بأس به، في حديثه لين"، وقال أبو زرعة، والنسائي: "صالح"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث"، وقال أبو داود: "ليس به بأس"، وقال يعقوب بن سفيان: "شريف لا بأس به، في حديثه لين"، وقال النسائي مرّة: "ليس بالقوي"، وقال الساجي: "صدوق، لم يكن بالقوي"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يخطئ"، وقال ابن عدي: "روى عنه الثقات، وما برواياته عندي بأس"،

=

٢٢٦، محمد بن حبان بن أحمد البُستي. "الثقات". (ط١، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ١٣٩٣هـ)، ٦: ٤٨٧، ابن عدي الجرجاني. "الكامل في ضعفاء الرجال"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ٥: ١٧٩، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي. "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، تحقيق: د بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ – ١٤١٣هـ)، ١٣: ٤٤١، علاء الدين مُغْلطاي، بن قليج بن عبد الله. "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، تحقيق: عادل بن محمد – أسامة بن إبراهيم. (ط١، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ)، ٧: ٨٦، أحمد بن علي ابن حجر. "تهذيب التهذيب"، تحقيق: إبراهيم الزيبق – عادل مرشد. (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ٢: ٢٤٤، أحمد بن علي ابن حجر. "تقريب التهذيب"، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. (دار العاصمة، ١٤٢١هـ)، (ص٤٦٥).

وقال الدارقطني مرّة: "وأما طلحة بن يحيى فشيخ"(١).

وأما **المجرحون**: فقد قال البخاري: "طلحة بن يحيى منكر الحديث"(٢)، وذكره العقيلي في الضعفاء.

خرَّج له الجماعة إلا البخاري، قال ابن حجر: "صدوق يخطئ"(٣)، **والأظهر أنه لا بأس به**، وهو إلى التوثيق أقرب، وهذا الذي عليه الأكثر، ويمكن رد سائر الأقوال إليه، فمن وثقه بإطلاق أراد عموم التوثيق ولم يُرِد الدرجة العليا منه؛ ويتضح ذلك باختلاف عبارات الأئمة أنفسهم فيه(٤)، ولم يُطلق فيه الجرح سوى البخاري ولعله أراد بعض حديثه(٥)، وأقوال المتشددين في الجرح لم تبلغ ذلك، ولم يؤثّر هذا

---

(١) علي بن عمر الدارقطني. "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي. (ط٤، اليمن: دار الآثار، ١٤٤٢هـ)، (ص٤٧٣).

(٢) وهذا النقل عن البخاري ذكره ابن عدي، ونقله المزي وغيره، ولم أقف عليه في كتب البخاري.

(٣) ورمز له ابن حجر في لسان الميزان بـ (هـ) أي: **مختلف فيه والعمل على توثيقه**. أحمد بن علي ابن حجر. "لسان الميزان"، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط١، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م)، ٩: ٣٣٠.

(٤) انظر اختلاف عبارات الإمام أحمد، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني فيه.

(٥) ولذا ساق بعد هذا الحكم رواية له من حديث عائشة رضي الله عنها فقد قال ابن عدي: "حدثنا الجنيدي، حدثنا البخاري قال: طلحة بن يحيى منكر الحديث، يروي عن عروة، عن عائشة مرفوعًا: الغسل يوم الجمعة واجب، والمعروف عن عروة وعمرة، عن عائشة: كان الناس عُمَّال أنفُسهم، فقيل لهم لو اغتسلتم"، **ومما يؤيد أن حديثه ليس الأصل فيه النكارة**؛ قول أحمد فيه: "هو أحب إليّ من بُريد بن أبي بردة، وبُريد يروي أحاديث مناكير، وطلحة حدَّث بحديث عصفور من عصافير الجنة"، **وبُريد ممن روى له الشيخان**. أحمد بن محمد بن حنبل =

الجرح على ابن عدي –وهو الناقل له– في خلاصته على الراوي في قوله: "روى عنه الثقات، وما برواياته عندي بأس"، **وقد احتجّ به مسلم**(١)، واعتمد عليه في هذا الباب وغيره(٢)، والله أعلم.

○ **التخريج:**

أخرجه مسلم ح(١١٥٤)، وأبو داود ح(٢٤٥٥)، والترمذي ح(٧٣٣)، والنسائي ح(٢٣٢٦)، من طريق و**كيع**،

ومسلم ح(١١٥٤)، من طريق **عبد الواحد بن زياد**،

وأبو داود ح(٢٤٥٥)، والترمذي ح(٧٣٤)، والنسائي ح(٢٣٢٤)، من طريق **سفيان الثوري**،

والنسائي ح(٢٣٢٥)، من طريق **يحيى بن سعيد القطان**،

أربعتهم: (وكيع، وعبد الواحد، والثوري، ويحيى) عن **طلحة بن يحيى**، عن **عمته عائشة بنت طلحة**، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: " دخل عليَّ النبي ﷺ ذات يوم فقال: **هل عندكم شيء؟** فقلنا: لا، قال: **فإني إذن صائم**، ثم أتانا يومًا آخر

=

الشيباني. "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله"، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ)، ٢: ١١.

(١) وذلك فيما انتقاه من **روايته عن أهل بيته**، وما رواه عن غير أهل بيته فهو في المتابعات والشواهد، ولم يخرج له سوى اثنتي عشرة رواية، مما انتقاه من حديثه. وانظر: أحمد بن علي ابن مَنْجُويَه. "رجال صحيح مسلم"، تحقيق: عبد الله الليثي. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ)، ١: ٣٢٩، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. "المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم"، تحقيق: إبراهيم بن علي آل كليب. (ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٣هـ)، (ص٤١٢).

(٢) انظر ح(٣٨٧، ٢٤٥٢).

فقلنا: يا رسول الله أهدي لنا حَيْسٌ(١) فقال: **أَرِينِيهِ، فلقد أصبحتُ صائمًا، فأكل**"، ورواه بعضهم بلفظ: "فإني صائم"، من دون: "إذن".

وأخرجه النسائي ح(٢٣٢٢)، وابن ماجه ح(١٧٠١)، من طريق **شريك**،

والنسائي ح(٢٣٢٣)، من طريق **سفيان الثوري**(٢)،

والنسائي ح(٢٣٢١)، من طريق **أبي الأحوص**،

ثلاثتهم: (شريك، والثوري، وأبو الأحوص) عن **طلحة بن يحيى**، عن **مجاهد**، عن عائشة أم المؤمنين به بنحوه.

وأخرجه النسائي ح(٢٣٢٧)، من طريق **القاسم بن معن**، عن **طلحة بن يحيى**، عن **عائشة بنت طلحة ومجاهد**، عن عائشة أم المؤمنين به بنحوه(٣).

وأخرجه النسائي ح(٢٣٢٩)، من طريق إسرائيل، عن **سماك بن حرب** قال: حدثني رجل، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها به بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق ح(٧٧٩٢)، عن إسرائيل، عن **سماك بن حرب**، عن

---

(١) هو الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن، وقد يجعل عوض الأقط الدقيق، أو الفتيت. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير. "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي. (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ)، ١: ٤٦٧.

(٢) وهذه رواية أبي بكر الحنفي عن سفيان، **والرواية الأولى هي رواية الجماعة** عن سفيان، وهي موافقة لرواية الجماعة عن طلحة.

(٣) **وقد أشار ابن عبد البر لهذا الطريق**، وجعله قرينةً على أن الحديث **محفوظ لطلحة عن عائشة بنت طلحة ومجاهد جميعًا**، عن عائشة، وذكر أن الثوري تابع القاسم على ذلك، وتقدم تخريج رواية الثوري للوجهين، لكنه ليس على صورة الجمع. انظر: ابن عبد البر، "التمهيد"، ٧: ٤٥٣.

عائشة بنت طلحة، عن عائشة رضي الله عنها به بنحوه.

وأخرجه الطيالسي ح(١٦٥٥) -ومن طريقه الدارقطني ح(٢٢٣٣)، والبيهقي ح(٧٩٩٣)-، عن سليمان بن معاذ، عن **سماك**، عن عكرمة، عن عائشة رضي الله عنها به بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي ح(٤٧٤٣)، من طريق أبي خالد الأحمر، عن الليث بن أبي سليم، عن **مجاهد**، عن عائشة رضي الله عنها به بنحوه.

○ **دراسة الحديث:**

تبين من التخريج الاختلاف على طلحة بن يحيى، ويظهر أن كلا الوجهين محفوظان عنه، بقرينة رواية (شعبة، والقاسم بن معن) عن طلحة، عن عائشة بنت طلحة ومجاهد جميعًا، وقد قال الدارقطني -في عرضه للاختلاف على طلحة- عن رواية القاسم بن معن، ومتابعة القاسم بن غصن له: "فصححا روايتهما لذلك القولين جميعًا عن طلحة بن يحيى... وحديث طلحة بن يحيى صحيح عنه"(١)، وهذا ما أشار إليه ابن عبد البر عند ذكره لرواية القاسم بن معن -كما تقدم-.

وقد رجّح ابن معين الوجه الأول فقال: "بعضهم يرويه عن طلحة بن يحيى عن مجاهد عن عائشة، وإنما الحديث عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين"(٢)، ورواية مجاهد عن عائشة **مرسلة**(٣).

---

(١) علي بن عمر الدارقطني. "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ)، ١٥: ١٦٣.

(٢) يحيى بن معين. "التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي الفضل الدوري عنه". تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ)، ٣: ٢٢٠،

(٣) انظر: عبد الرحمن ابن أبي حاتم. "المراسيل"، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني. (ط١، =

وتبين أن سماك بن حرب(١) **اضطرب في شيخه**، فمرَّة يقول حدثني رجل عن عائشة بنت طلحة، وحينًا يقول عن عائشة بنت طلحة بدون واسطة، وفي ثالثة يقول عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها.

قال أبو حاتم عن روايته عن عائشة بنت طلحة من دون واسطة: "هذا حديث منكر؛ سماك، عن عائشة بنت طلحة لا يجيء، لعله دخل له حديث في حديث(٢).

وهذا يبين ضعف رواية سماك، وقد صحح الدارقطني والبيهقي إسناد روايته عن عكرمة بعد تخريجها، مع أن رواية سماك عن عكرمة محكوم عليها بالاضطراب، إلا إن كان الراوي عن سماك ممن سمع منه قديمًا مثل شعبة أو الثوري(٣)، وهنا الراوي عن سماك سليمان بن معاذ الضبي وهو سيء الحفظ(٤).

وأما متابعة الليث لطلحة في روايته عن مجاهد، فهي من رواية أبي خالد الأحمر وهو صدوق يخطئ(٥)، والليث كذلك صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فترك(٦).

=

بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧هـ)، (ص٢٠٣)، خليل بن كيكلدي العلائي. "جامع التحصيل في أحكام المراسيل"، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ)، (ص٢٧٣).

(١) وهو صدوق، **وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما يلقن**. ابن حجر، "التقريب"، (ص٤١٥)

(٢) ابن أبي حاتم، "العلل"، ٣: ٨٦.

(٣) انظر: المزي، "تهذيب الكمال"، ١٢: ١٢٠.

(٤) ابن حجر، "التقريب"، (ص٤١١).

(٥) ابن حجر، "التقريب"، (ص٤٠٦).

(٦) ابن حجر، "التقريب"، (ص٨١٧)، **وقد اختلف عليه أيضًا**. انظر: الدارقطني، "العلل"، =

فتبين أن أولى الروايات بالتقديم رواية طلحة بن يحيى، عن عمته عائشة بنت طلحة، وقد رجّحها ابن معين -كما تقدم-(١)، واختارها صاحب الصحيح ومن حذا حذوه.

○ **الجواب عن وجه الانتقاد:**

وجّه ابن عبد البر انتقاده للحديث بتفرد طلحة بن يحيى، ثم قرَّر أن ما انفرد به فليس بحجة عند جميعهم لضعفه، وهذا القول في طلحة لم أقف على من قال به، وتقدم أن الأقرب في حاله أنه **لا بأس به**، وقد احتجّ به مسلم، وتفرده إنما هو عن عمته وهي من أهل بيته، وهذا التفرد محتمل منه(٢)، وقد صحح الدارقطني والبيهقي متابعة عكرمة لعائشة بنت طلحة على هذا الحديث -كما تقدم-، والله أعلم.

المطلب الثاني: حديث ابن عباس

قال ابن عبد البر -عَقب ذكره حديث ابن عباس في صلاة الحضر والسفر والخوف-: "حديث انفرد به بكير بن الأخنس، وليس بحجة فيما انفرد به"(٣).

○ **ترجمة بُكير بن الأخنس**(٤):

=

١٥: ١٦٣.

(١) وكذلك الدارقطني في العلل، إلا أنه صحح الوجهين عنه.

(٢) وتقدم **ترجيح** ابن معين لهذا الوجه، وكذا **تصحيح** الدارقطني له.

(٣) ابن عبد البر، "التمهيد"، ١٠: ٣٢٧، **وانتقد الطحاوي الحديث** فقال: "ولا يجوز أن يؤخذ بحديث يدفعه نص الكتاب، ثم قد عارضه عن ابن عباس رضي الله عنهما غيره"، أحمد بن محمد الطحاوي. "شرح معاني الآثار"، تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق. (ط١، عالم الكتب، ١٤١٤هـ)، ١: ٣٠٩، ثم بعد ذلك تأوّل الحديث.

(٤) انظر في ترجمته: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٤٠١، ابن حبان، "الثقات"، ٦: ١٠٥، المزي، "تهذيب الكمال"، ٤: ٢٣٥، محمد بن أحمد الذهبي. "الكاشف في معرفة من

=

هو بكير بن الأخنس السدوسي، ويقال: الليثي الكوفي، **والأئمة على توثيقه**، وهو قليل الحديث، قال ابن سعد: "روى عن الصحابة، وهو قليل الحديث"، وقال ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو خيثمة زهير بن حرب: "شيخ جائز الحديث".

خرَّج له الجماعة إلا البخاري والترمذي، قال الذهبي، وابن حجر: "ثقة"، فتبين أنه **ثقة قليل الحديث**، وقد خرّج له مسلم في خمسة مواضع(١).

○ **التخريج:**

أخرجه مسلم ح(٦٨٧)، وأبو داود ح(١٢٤٧)، والنسائي ح(٤٥٥)، من طريق **أبي عوانة الوضاح اليشكري**(٢)، ومسلم ح(٦٨٧)، والنسائي ح(١٤٤٠،

=

له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب. (دار اليسر ودار المنهاج)، ٢: ١٧٥، مُغْلطاي، "إكمال تهذيب الكمال"، ٣: ٢٦، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ٢٤٧، ابن حجر، "التقريب"، (ص١٧٧).

(١) وهي ثلاثة أحاديث (٦٨٧، ١٣٢٣، ١٥٣٦)، وانظر: ابن مَنْجُويَه، "رجال صحيح مسلم"، ١: ٩٣، الحاكم، "المدخل إلى معرفة الصحيح"، (ص٣٣٥).

(٢) قال أبو حاتم: "روى أبو عوانة، عن بكير بن الأخنس، وبكير قديم لم يرو عنه الثوري، ولا شعبة؛ إنما روى عنه الأعمش، وأبو إسحاق الشيباني، ومسعر؛ فلا أدري أين لقيه؟! وكيف أدركه"، ابن أبي حاتم، "العلل"، ٢: ١٩٤، **وذكر في موضع آخر أن أبا عوانة روى عن بكير بن الأخنس حديثًا واحدًا، وذكر هذا الحديث**. ابن أبي حاتم، "العلل"، ٢: ٢١٧، ٤: ٤٥٦، وقد أثبت أبو حاتم روايته عنه في الجرح والتعديل، وكذا ابن حبان، والمزي، وغيرهم. وقال أبو عوانة الإسفراييني: "حكى بعض إخواننا، قال علي بن حرب: سمعت سويد بن عمرو، قال: قلت لأبي عوانة: سمعت من بكير بن الأخنس غير حديث ابن عباس: فرض الله الصلاة؟ قال: لا". أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم"، تحقيق: رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث

=

١٤٤١)، من طريق **أيوب بن عائذ الطائي**،

كلاهما: (أبو عوانة، وأيوب) عن **بُكير بن الأخنس**، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعًا، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة".

○ **الجواب عن وجه الانتقاد:**

وجّه ابن عبد البر انتقاده للحديث بتفرّد بُكير بن الأخنس، وأنه ليس بحجة فيما انفرد به، وتقدّم بيان أقوال الأئمة في بُكير وأنه ثقة قليل الحديث، وقد استنكر الحافظ العراقي انتقاد ابن عبد البر للحديث بذلك(١)، وخرّج مسلم هذا الحديث ضمن الشواهد لأحاديث القصر في السفر(٢)، وأما تفرده بلفظ: "وفي الخوف ركعة" فإنه لا يُشكل إلا عند من حمله على ظاهره(٣)، وأما من تأوّل الحديث على أن المراد

=

الشريف بالجامعة الإسلامية. (ط١، السعودية: الجامعة الإسلامية، ١٤٣٥هـ – ١٤٣٨هـ)، ٤: ١٣١، ح(١٣٧٧)، وقال الدارقطني: "لم يحدث أبو عوانة عن بكير بن الأخنس بغير هذا الحديث" الحسن الخَلَّال بن محمد بن الحسن. "ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد ومن لم يحدث عن شيخه إلا بحديث واحد"، تحقيق: رضا بو شامة الجزائري. (ط١، دار ابن القيم – دار ابن عفان، ٢٠٠٤م)، (ص٢٢).

(١) فقال بعد ذكره انتقاد ابن عبد البر: "لم أر أحدًا تكلّم فيه بضعف، وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي بقولهم ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات". عبد الرحيم بن الحسين العراقي. "ذيل ميزان الاعتدال"، تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ)، (ص٦٥)

(٢) وبقية المواضع التي خرّج فيها لبكير إنما هي في المتابعات والشواهد.

(٣) وقد أخذ بظاهره طائفة من السلف، منهم: الحسن، والضحاك، وإسحاق بن راهويه، وهو ظاهر قول أحمد: "صلاة الخوف كلها جائزة، ولا أعلم فيها إلا إسنادًا جيدًا". انظر: أحمد بن

=

ركعة مع الإمام، وركعة أخرى يأتي بها منفردًا، وليس فيه نفي الثانية، كما جاءت الأحاديث المتعددة في صفة صلاة النبي ﷺ وأصحابه في الخوف، فتكون لهذه اللفظة شواهد متعددة(١)، وهو ما قرَّره ابن عبد البر في موضع آخر(٢).

المطلب الثالث: حديث عثمان بن عفان ﷺ

قال ابن عبد البر -بعد أن ذكر **تخريج البخاري** لحديث عثمان ﷺ فيمن

=

حنبل، "مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه" ٢: ٧٣٢، أحمد بن عمر القرطبي. "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو وآخرين. (ط١، دمشق – بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ١٤١٧هـ)، ٢: ٣٢٨، ٤٧٥، النووي، "شرح النووي على مسلم"، ٥: ١٩٧، ابن حجر، "فتح الباري"، ٢: ٤٣٣، **ولا إشكال عندهم**؛ فإنها جاءت عن ثقة، ويشهد لها أحاديث أخرى مثل: ما أخرجه أبو داود ح(١٢٤٦)، والنسائي ح(١٥٢٨، ١٥٢٩)، من طريق سفيان الثوري، حدثني الأشعث بن سُليم، عن الأسود بن هلال، عن ثعلبة بن زَهْدَم، قال: "كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان فقام، فقال: أيكم صَلَّى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا، فصَلَّى بهؤلاء ركعة، وبهؤلاء ركعة، ولم يقضوا"، وتأوّل أصحاب القول الثاني بأن المراد بقوله: "لم يقضوا" أي لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن.

(١) **وهذا ما ذكره أكثر الأئمة والحفاظ، ونُسب للجمهور**، قال البيهقي: "وفي كيفية صلاة الخوف في الأحاديث الثابتة مع اختلاف وجوهها، والاتفاق في عددها، دليل على صحة هذا التأويل"، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. "السنن الكبير"، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط١، القاهرة: مركز هجر، ١٤٣٢هـ)، ٦: ٤٩٢، وانظر: الطحاوي، "شرح معاني الآثار"، ١: ٣١١، النووي، "شرح النووي على مسلم"، ٥: ١٩٧، ابن حجر، "فتح الباري بشرح البخاري"، ٢: ٤٣٤.

(٢) فلم ينتقد الحديث **وإنما تأوله** فقال: "يعني مع الإمام، ثم يتمون بركعة أخرى، والله أعلم، وقد قيل: إن ركعة تجزئ في الخوف"، ابن عبد البر، "التمهيد"، ٥: ٣٣٧، وانظر فيه: ٩: ٥٢٦.

جامع امرأته ولم يُمن-: " هو حديث **انفرد به يحيى بن أبي كثير**، وقد جاء عن عثمان، وعلي، وأُبيّ بن كعب، ما يدفعه من نقل الثقات الأثبات ويعارضه، وقد دفعه جماعة منهم أحمد بن حنبل وغيره، وقال علي بن المديني: هو حديث شاذ(١)، وقد أفتى عثمان وعلي وأُبيّ بخلافه "(٢).

○ **ترجمة يحيى بن أبي كثير**(٣):

هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، **والأئمة على توثيقه**، قال أيوب السختياني: "ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير"، وقال شعبة: "يحيى بن أبي كثير أحسن حديثًا من الزهري"، وقال أحمد بن حنبل: "يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس، إنما يُعَدّ مع الزهري ويحيى بن سعيد، وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى بن أبي كثير"، ووثقه العجلي، وقال: "كان يعد من أصحاب الحديث"، وقال أبو حاتم: "يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة"، **متفق على توثيقه**، وأخرج له الجماعة، قال الذهبي: "أحد الأعلام"، وقال ابن

---

(١) وقال ابن المديني قبل انتقاده: "إسناده جيد، ولكنه حديث شاذ" كما نقله ابن عبد البر.

(٢) ابن عبد البر، "التمهيد"، ١٥: ٣٢. وقال في موضع آخر: "حديث منكر لا يعرف من مذهب عثمان ولا من مذهب علي ولا من مذهب المهاجرين، انفرد به يحيى بن أبي كثير ولم يتابع عليه وهو ثقة إلا أنه جاء بما شذّ فيه وأُنكر عليه". ابن عبد البر، "الاستذكار"، ١: ٢٦٩، **وقد أَعلّ ابن المديني وأحمد بن حنبل هذا الحديث كما نقل ابن عبد البر بعد هذا الموضع**. وانظر: ابن رجب. "فتح الباري"، ١: ٣٧٥، ابن حجر. "فتح الباري" ١: ٣٩٧.

(٣) انظر في ترجمته: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩: ١٤١، العجلي، "الثقات"، ٢: ٣٥٧، ابن حبان، "الثقات"، ٧: ٥٩١، المزي، "تهذيب الكمال"، ٣١: ٥٠٤، الذهبي، "الكاشف"، ٤: ٤٩٦، ابن حجر "تهذيب التهذيب"، ٤: ٣٨٣، ابن حجر، "التقريب"، (ص١٠٦٥).

حجر: "ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل"(١)، واحتجّ به صاحبا الصحيح(٢).

○ **التخريج:**

أخرجه البخاري ح(١٧٩، ٢٩٢)، ومسلم ح(٣٤٧)، وابن خزيمة ح(٢٢٤)، وابن حبان ح(٤٢٠٤، ٥٨٠٤)، من طريق **يحيى بن أبي كثير**(٣)، عن أبي سلمة: أن عطاء بن يسار أخبره: أن زيد بن خالد الجهني أخبره: أنه سأل عثمان بن عفان ﷺ قلتُ: "أرأيتَ إذا جامع فلم يُمْنِ؟ قال عثمان: يتوضَّأُ كما يتوضَّأُ للصلاة، ويغسِلُ ذَكَرَهُ. قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ، فسألتُ عن ذلك عليًا، والزبير، وطلحة، وأبي بن كعب ﷺ، فأمروه بذلك"، ولم يذكر مسلم سؤال زيد لبقية الصحابة.

وأخرجه عبد الرزاق ح(٩٦٨) من طريق **عبد الله بن أبي عياض**(٤)،

وابن أبي شيبة ح(٩٦٢) من طريق **زيد بن أسلم**(٥)،

كلاهما: (عبد الله، وزيد) عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد الجهني ﷺ: "سَأَلَ خمسةً من أصحاب النبي ﷺ فكلهم يقول: الماءُ من الماء، منهم علي بن أبي طالب".

○ **الجواب عن وجه الانتقاد:**

وجّه ابن عبد البر انتقاده للحديث بتفرّد يحيى بن أبي كثير وأنه لم يتابع عليه،

---

(١) ورمز له في "لسان الميزان"، ٩: ٤٥٠، بـ (**صح**) أي أنه ممن تكلم فيه بلا حجة.

(٢) انظر: الكلاباذي. "رجال صحيح البخاري". تحقيق: عبد الله الليثي. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ)، ٢: ٨٠٤، ابن منجويه، "رجال صحيح مسلم"، ٢: ٣٤٨.

(٣) قال الدارقطني: "حدَّث به عن يحيى: حسين المعلم، وشيبان، وهو صحيح عنهما". "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" ٣: ٣١.

(٤) وهو ثقة. ابن حجر "التقريب" (ص٦٤٣).

(٥) وهو ثقة عالم، وكان يرسل. ابن حجر "التقريب" (ص٣٥٠).

وتقدم بيان توثيق الأئمة ليحيى، وتخريج رواية عبد الله بن أبي عياض، وزيد بن أسلم، بنحو رواية أبي سلمة عن عطاء بن يسار، فتبين أن يحيى بن أبي كثير قد توبع.

وأما كونه جاء عن عثمان، وعلي، وأُبيّ بن كعب، ما يخالفه ويدفعه فإن ذلك لا يقدح في صحته لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه، فذهبوا إليه، **وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية**(١)، وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دلّ عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل المجامع منسوخ بالأحاديث الأخرى(٢).

المطلب الرابع: حديث أنس بن مالك ﷺ

قال ابن عبد البر -عَقب ذكره حديث أنس ﷺ في توقيت قص الشارب، وحلق العانة، وتقليم الأظفار، ونتف الإبْطِ-: "حديث ليس بالقوي؛ انفرد به جعفر بن سليمان الضُبعي، عن أبي عمران الجوني، عن أنس، لا يعرف إلا من هذا الوجه، وليس جعفر بن سليمان بحجة عندهم فيما انفرد به لسوء حفظه وكثرة غلطه، وإن كان رجلاً صالحًا، وأكثر الرواة لهذا الحديث إنما يذكرون فيه حلق العانة خاصة، دون

---

(١) وهو ما نقله ابن عبد البر عن يعقوب بن شيبة بقوله: "هو حديث منسوخ، كان في أول الإسلام، ثم جاء بعد عن النبي ﷺ أنه أمر بالغسل من مسّ الختان الختان، أنزلَ أم لم ينزل". "التمهيد" ١٥: ٣٢. وانظر ما قبله. ١٥: ٢٧، وقال في موضع آخر: "تدبرت حديث عثمان الذي انفرد به يحيى بن أبي كثير فليس فيه تصريح بمجاوزة الختان الختان، وإنما فيه جامع ولم يمس، وقد تكون مجامعة ولا يمس فيها الختان الختان، لأنه لفظ مأخوذ من الاجتماع يكنى به عن الوطء، وإذا كان كذلك فلا خلاف حينئذ فيما قال عثمان إنه يتوضأ". ابن عبد البر. "الاستذكار" ١: ٢٧٠.

(٢) انظر: ابن رجب. "فتح الباري"، ١: ٣٧٥- وما بعدها، ابن حجر. "فتح الباري"، ١: ٣٩٧. **ثم ذكر الدليل على النسخ.**

تقليم الأظفار وقص الشارب"(١).

○ **ترجمة جعفر بن سليمان الضُّبعي**(٢):

هو جعفر بن سليمان الضُّبعي، أبو سليمان البصري، مولى بني الحريش كان ينزل في بني ضُبَيْعة فنسب إليهم، وقد اختلفت أقوال الأئمة فيه بين موثق بإطلاق، أو متوسط فيه، أو جارح له.

أما **الموثقون:** فقد قال يزيد بن هارون: "كان جعفر من الخائفين، وكان

---

(١) ابن عبد البر، "الاستذكار"، ٨: ٣٣٦، وانظر: ابن عبد البر، "التمهيد"، ١٣: ٢٠٨، وذكر فيه اختلاف الرواة بالتصرّيح برفعه، **وقد انتقد العقيلي الحديث بذلك** فقال: "وفي حديث جعفر نظر". العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٢: ٢٠٨، **وحين سئل الإمام أحمد عن التوقيت في حلق العانة ونتف الإبط قال**، "لا يثبت"، وقال مرّة: "قد سمعنا فيه حديثًا لا أدرئ كيف نثبته، كان شعبة ينكره"، أبو بكر أحمد بن محمد الخَلَّال. "الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل"، تحقيق: سيد كسروي حسن. (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، (ص١٤٣) ح(١٦٣، ١٦٤)، **وذكر ابن القطان الحديث** ضمن الأحاديث التي سكت عنها عبد الحق لكونه مما خرجه البخاري أو مسلم، وهو من رواية من هو عنده ضعيف، أو موضع للنظر، إذا كان ما يرويه عند غيرهما. ابن القطان، "بيان الوهم والإيهام"، ٥: ٥٠٤.

(٢) انظر في ترجمته: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني. "أحوال الرجال"، تحقيق: عبد العليم البَستوي. (فيصل آباد، باكستان: حديث اكادمي)، (ص١٨٤)، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٤٨١، ابن حبان، "الثقات"، ٦: ١٤٠، ابن عدي، "الكامل"، ٢: ٣٧٩، عمر بن أحمد ابن شاهين. "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه"، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري. (ط١، السعودية: مكتبة أضواء السلف، ١٤١٩هـ)، (ص٤٤)، المزي، "تهذيب الكمال"، ٥: ٤٣، مغلطاي، "إكمال تهذيب الكمال"، ٣: ٢١٨، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ٣٠٦، ابن حجر، "التقريب"، (ص١٩٩).

يتشيع، وكان ثقة، حديثه حديث الخائفين"، وقال يحيى بن معين، والعجلي: "ثقة"، وقال ابن حبان: "كان جعفر من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه"(١)، وقال السمعاني: "كان ثقة متقنًا، وكان يبغض الشيخين".

وأما **المتوسطون**: فقد قال أحمد بن حنبل: "لم يكن به بأس، وكأنه ذهب إلى أنه يتشيع"، وقال أحمد بن سنان: "رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينشط لحديث جعفر بن سليمان، قال ابن سنان: وأنا أستثقل حديثه"، وقال ابن سعد: "كان ثقة، وبه ضعف، وكان يتشيع"، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "روى أحاديث مناكير، وهو ثقة متماسك، وكان لا يكتب"، وقال البخاري: "يخالف في بعض حديثه"، وقال ابن عدي: "ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف بالتشيع وجمع الرقائق، وجالس زُهاد البصرة فحفظ عنهم... وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان فيه منكر فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه"، وقال الحاكم: " صدوق، وإنما أتى من النصب؛ كان يبوح بأن طبق فالوذ(٢) أحبُّ إليّ من أمير المؤمنين، وهذا لا يصح عليه، فإنه

(١) وقال: "كان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز".

(٢) الفالوذ من الحلواء: هو الذي يؤكل، يسوى من لب الحنطة، فارسي معرب. محمد بن مكرم ابن منظور. "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ٣: ٥٠٣، وفي "المعجم الوسيط". (ط٣، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٢هـ)، ٢: ٧٠٠: "الفالوذ والفالوذج: حلواء تعمل من الدقيق والماء والعسل وتصنع الآن من النشا والماء والسكر".

عدل ثقة "(١).

وأما **المجرحون**(٢): فقد قال ابن معين: "كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان يستضعفه"، وقال ابن المديني: "أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي ﷺ"، وقال ابن عمار الموصلي: "ضعيف"، وذكره أبو بشر الدولابي وأبو جعفر العقيلي في الضعفاء، وقال أبو الفتح الأزدي: "كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، فأما الحديث، فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر"، وقال ابن الجوزي: "في بعض حديثه مُنكر".

أثر التشيع عليه: تقدَّم في كلام الأئمة شيء من ذلك، وقد قال ابن حبان: "كان يبغض الشيخين"، وقال ابن شاهين: "إنما تكلم فيه لعلة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار"(٣)، وقال البزار: "لم نسمع أحدًا يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم"، وقال الدوري: "كان جعفر إذا ذكر معاوية شتمه، وإذا ذكر عليًا قعد يبكي".

خرَّج له الجماعة إلا البخاري، قال ابن حجر: "صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع"، ويظهر أنه كما قال ابن حجر، وأنه إلى التوثيق أقرب(٤)، وإنما تُكلم فيه

---

(١) الحاكم، "المدخل إلى معرفة الصحيح"، (ص٧١٤)، وقد تصحّف النصّ في مطبوع "إكمال تهذيب الكمال" ٣: ٢٢١، والمشهور في ترجمته التشيع وليس النصب.

(٢) وتضعيف من ضعفه ليس صريحًا في إرادة حديثه، فيحتمل أنه لأجل المذهب، كما تقدم في كلام ابن شاهين والبزار وغيرهما.

(٣) وقال: "وهو أستاذ عبد الرزاق، وقيل لعبد الرزاق ممن أخذت التشيع فقال من جعفر بن سليمان".

(٤) وقد قال الذهبي: "ثقة، فيه شيء مع كثرة علومه، قيل: كان أميًا، وهو من زهاد الشيعة"، =

لمذهبه في التشيع، ولم يكن داعية إلى مذهبه، وأما ما استنكر من حديثه فلعله مما يرويه عن ثابت كما ذكر ابن المديني وأبو الفتح الأزدي، أو ما كان البلاء فيه من الراوي عنه كما ذكر ابن عدي، وبهذا تجتمع الأقوال، والله أعلم.

○ **التخريج:**

أخرجه مسلم ح(٢٥٨)، والترمذي ح(٢٧٥٩)(١) ، والنسائي ح(١٤)، عن **قتيبة بن سعيد**، والبيهقي ح(٦٩٩)(٢) من طريقه.

ومسلم ح(٢٥٨)، عن **يحيى بن يحيى النيسابوري**،

وابن ماجه ح(٢٩٥)، عن **بِشْر بن هلال الصَّوَّاف**،

وأبو داود الطيالسي ح(٢٢٥٥)،

وابن الجعد في مسنده ح(٣٢٩٤)، عن **خلف بن هشام البزار**،

وابن المقرئ في معجمه ح(٢٤٨)، من طريق **حُميد بن مَسعدة**،

والعقيلي (٢/٢٠٨)، من طريق **الهيثم بن جَميل**،

وأبو نعيم في مستخرجه ح(٥٩٩)، من طريق **الصَّلت بن مسعود**،

ثمانيتهم عن **جعفر بن سليمان**، عن أبي عمران الجَوْني، عن أنس بن مالك قال: قال أنس: "وُقِّتَ لنا في قصِّ الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبْطِ، وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة"، وهذا لفظ مسلم، والبقية بنحوه، إلا أن رواية الترمذي والنسائي عن قتيبة، وكذا رواية الصَّلت، بلفظ: "وقَّتَ لنا رسول الله ﷺ".

=

الذهبي، "الكاشف"، ٢: ٢٠٩، ورمز له ابن حجر في لسان الميزان بـ (هـ) أي: **مختلف فيه والعمل على توثيقه**. ابن حجر، "لسان الميزان"، ٩: ٢٧٤.

(١) وقال: "**هذا أصح من الحديث الأول [حديث صدقة]، وصدقة بن موسى ليس عندهم بالحافظ**".

(٢) من طريق **محمد بن شاذان**، عن قتيبة به.

وأخرجه أبو داود ح(٤٢٠٠)[١] ، والترمذي ح(٢٧٥٨)، والعقيلي (٢٠٨/٢)[٢] ، وابن عدي (١١٩/٥)[٣] ، من طريق **صَدُقة بن موسى الدَّقيقي**، عن أبي عمران الجَوْني به بنحوه، بلفظ: "وقَّتَ لنا رسول الله ﷺ".

○ **دراسة الحديث:**

تبين أنه اختلف على قتيبة بالتصريح برفعه، فرواه مسلم[٤]، والنسائي في الكبرى، ومحمد بن شاذان، **من دون التصريح بالرفع**، ورواه الترمذي[٥]، والنسائي في المجتبى، **بالتصريح بالرفع، والأظهر أن المحفوظ عن قتيبة عدم التصريح بالرفع،**

---

(١) وقال: "رواه جعفر بن سليمان، عن أبي عمران، عن أنس لم يذكر النبي ﷺ قال: (وُقِّتَ لنا) وهذا أصح".

(٢) وقال: "ولا يتابع على رفعه".

(٣) وقال: "رواه عن أبي عمران صدقة بن موسى وجعفر بن سليمان، فقال صَدُقة: وقَّتَ لنا رسول الله ﷺ، وقال جعفر: وقِّتَ لنا في حلق العانة فذكره، ما أعلم رواه عن أبي عمران غيرهما".

(٤) وقد عزا المزي لمسلم التصريح بالرفع، وتعقبه البلقيني وابن حجر. انظر: يوسف بن عبد الرحمن المزي. "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. (ط٢، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ١٤٠٣هـ)، ١: ٢٨٢، ح(١٠٧٠) وبحاشيتها النكت الظراف.

(٥) ويُحتمل أن تكون رواية الترمذي عن قتيبة من دون التصريح؛ لقوله عقب الحديث: "هذا أصح من الحديث الأول، وصدقة بن موسى ليس عندهم بالحافظ"، والحديث الأول هو حديث صَدُقة الذي صرَّح فيه برفع الحديث، فكأنه فرّق بين رواية صدقة ورواية جعفر بن سليمان، والله أعلم. وانظر: أحمد بن علي ابن حجر. "النكت الظراف"، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. (ط٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، ١: ٢٨٣.

مثل رواية الجماعة عن جعفر(١)، بلفظ: "وُقِّتَ لنا"، والله أعلم.

وأما الاختلاف على أبي عمران الجَوْني فقد رواه جعفر بن سليمان -في المحفوظ عنه- وهو صدوق، **من دون التصريح بالرفع**، ورواه صَدُقة بن موسى الدَّقيقي وهو ضعيف(٢)، **بالتصريح بالرفع**، وقد استنكر روايته الإمام أحمد(٣)، فتبين بذلك أن المحفوظ رواية جعفر بعدم التصريح بالرفع(٤)، وهو ما أخرجه مسلم، ورجّحه الحفّاظ(٥).

---

(١) **وهو المحفوظ عنه**؛ كما رواه الثقات، ولا عبرة بمخالفة الصلت بن مسعود وهو ثقة، ربما وهم. التقريب (ص٤٥٥)، **ومما يؤيد ذلك**: تفريق الحفّاظ بين رواية جعفر ورواية صَدُقة، وأن صَدُقة هو الذي تفرد بالتصريح برفعه، كما تقدم في قول أبي داود، والترمذي، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم.

(٢) انظر في ترجمته: المزي، "تهذيب الكمال"، ١٣: ١٤٩، الذهبي، "الكاشف"، ٣: ٢٢.

(٣) **ومرّة اعتبر متابعته لجعفر**. انظر: الخلال، "الوقوف والترجل من الجامع"، (ص١٤٣ ح(١٦٥، ١٦٦).

(٤) **وإن كان لها حُكم الرفع عند جمهور المحدثين والفقهاء**. انظر: يحيى بن شرف النووي. "المجموع شرح المهذب"، باشر تصحيحه: لجنة من العلماء. (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، ١٣٤٤هـ – ١٣٤٧هـ)، ١: ٥٩-٦٠، وقال الألباني معلقًا على رواية الحديث: "بالبناء للمجهول وهو في حكم المرفوع على الراجح عند العلماء، ولا سيما وقد صرح في الرواية الأخرى بأن المؤقت هو النبي ﷺ". محمد ناصر الدين الألباني. "آداب الزفاف في السنة المطهرة". (دار السلام، ١٤٢٣هـ)، (ص٢٠٦)، وقد رُويت بعض المتابعات لأبي عمران بالتصريح بالرفع وهي أسانيد منكرة أو موضوعة. انظر: ابن عدي، "الكامل"، ٣: ٣٢٨-٣٢٩، الثالث من مشيخة ابن حيويه ح(٢).

(٥) كما قال أبو داود، والترمذي، وأبو محمد البغوي، وعبد الحق الإشبيلي، وغيرهم. انظر: =

○ **الجواب عن وجه الانتقاد:**

وجّه ابن عبد البر انتقاده للحديث بتفرّد جعفر بن سليمان الضُبعي، وأنه ليس بحجة عندهم فيما انفرد به لسوء حفظه وكثرة غلطه، وتقدم كلام الأئمة في جعفر، والأقرب أنه **صدوق**، وإنما تكلم فيه لأجل التشيع، **وقد تابعه** صَدُقة بن موسى وهو وإن كان ضعيفًا، وخالفه في التصريح برفعه- كما تقدم-، إلا أنه يؤكد أن للحديث أصلاً، وأنّ جعفرًا لم ينفرد به(١)، ثم إن تخريج مسلم لجعفر بن سليمان إنما هو في

=

مصادر التخريج، الحسين بن مسعود البغوي. "شرح السنة"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش. (ط٢، دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، ١٢: ١١٢، عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي. "الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ"، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي. (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ)، ١: ٢٤٣.

(١) **ولذا استشهد الإمام أحمد بمتابعته هذه، وتعجب من استنكار شعبة للحديث في رواية.** انظر: الخلال، "الوقوف والترجل من الجامع"، (ص١٤٣) ح(١٦٦)، **وأنكر أحمد الحديث في رواية ثانية.** انظر: "الوقوف والترجل" (ص١٤٣)، "الغنية لطالبي طريق الحق" ١: ٤٢، "الفروع وتصحيح الفروع" ١: ١٥٣، **وردّ القرطبي** قول ابن عبد البر والعقيلي فقال: "وفي قولهما نظر"، القرطبي، "المفهم"، ١: ٥١٥، **وتعقب النووي قولهما** فقال: "وقد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان، ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به، وقد تابعه غيره" النووي، "شرح مسلم"، ٣: ١٥٠، **وتعقبه أيضًا ابن عبد الهادي** فقال: "وقد وثق جعفرًا: ابن معين، وغيره، وقال ابن عدي: هو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه"، ابن عبد الهادي، "المحرر في الحديث"، ١: ١٠١، **وكذلك ابن حجر** فقال: "وتعقب بأن أبا داود والترمذي أخرجاه من رواية صدقة بن موسى عن ثابت، وصدقة بن موسى وإن كان فيه مقال لكن تبين أن جعفرًا لم ينفرد به [ثم ذكر رواية ابن ماجه نحوه من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أنس، وهذا خطأ، والصواب أنه لحديث سلمة بن محمد بن عمار، عن عمار بن ياسر في باب خصال الفطرة، وهو على الصواب في المطبوع من السنن]"، ابن حجر، "فتح

=

المتابعات والشواهد(١).

وأما انتقاده بأن أكثر الرواة لهذا الحديث إنما يذكرون فيه "حلق العانة" خاصة، دون "تقليم الأظفار، وقص الشارب"، فالذي وقفت عليه في أكثر مصادر التخريج إنما هو بإثبات ذكر تقليم الأظفار وقص الشارب.

المبحث الثاني: ما تضمنت عبارته الإشارة للتفرد

المطلب الأول: حديث زيد بن أرقم ﷺ

قال ابن عبد البر -عَقب ذكره حديث زيد بن أرقم في التكبير على الجنازة خمسًا-: " وهو حديث **يرويه عمرو بن مُرَّة**، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن زيد بن أرقم. رواه عن عمرو بن مُرَّة جماعة؛ منهم شعبة(٢). وقد قال يحيى القطان، عن شعبة: **كان عمرو بن مُرَّة يعرفُ ويُنكرُ**(٣). وقد جاء عن زيد بن أرقم ما يعارض

=

الباري"، ١٠: ٣٤٦، **وقد صحح ابن منده هذا الإسناد** كما نقل ابن دقيق. انظر: محمد بن علي ابن دقيق العيد. "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام"، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد. (ط١، الرياض: دار المحقق، ١٤٢٠هـ)، ١: ٤٠٤.

(١) قال الحاكم: "جعفر بن سليمان الضبعي روى له مسلم في الشواهد غير حديث"، الحاكم، "المدخل إلى معرفة الصحيح"، (ص٧١٤)، وانظر: ابن مَنْجُويَه، "رجال صحيح مسلم"، ١: ١٢٣.

(٢) لم أقف على من رواه عن عمرو بن مُرَّة غير شُعبة.

(٣) **ضُبطت في طبعة د. بشار**: «**يَعرفُ ويُنكِرُ**»، وهو متّسق مع ما نُقل عن شعبة: أن عمرو بن مرة كان يَعرفُ ويُنكر من حديث شيخه عبد الله بن سلِمة -كما سيأتي بيانه-، **إلا أنّ سياق ابن عبد البر جرح لعمرو نفسه**، فكون عمرو بن مرة يَعرِفُ ويُنكِرُ من حديث عبد الله ليست جرحًا في حقّه، **فيظهر أن العبارة**: «**يُعرَفُ ويُنْكَر**»، والفرق بينهما في الضبط بالشكل فقط، ولم تضبط في الطبعة المغربية، ومما يؤيد ذلك؛ أن العبارة بياء الغيبة مبنيًا

=

حديث عمرو بن مُرَّة هذا...(١) فهذا يدل على أن ذلك **ليس مما يحتج به عن زيد بن أرقم**؛ لأنه لو لم يكن عنده عن النبي ﷺ غيره، ما خالفه "(٢).

=

للمجهول: "يُعرَفُ ويُنْكَر" من ألفاظ الجرح المشهورة، أي أنه يأتي مرَّة بالأحاديث المعروفة، ومرَّة بالأحاديث المنكرة، فأحاديثه تحتاج إلى سَبْر وعَرْض على أحاديث الثقات المعروفين، وتقال أيضًا بتاء الخطاب: "تَعرِفُ وتُنكِرُ".

(١) "أخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا شريك، عن عثمان بن أبي زرعة، عن أبي سلمان المؤذن، قال: توفي أبو سريحة الغفاري، فصلى عليه زيد بن أرقم، فكبر أربعًا". أخرجه أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، "المسند"، (ط١، جمعية المكنز، دار المنهاج، ١٤٣١هـ) ح(١٩٦٠٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"، ح(٢٨٣٥)، وسليمان بن أحمد الطبراني. "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. (ط٢، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ)، ٥: ١٧٤ ح(٤٩٩٥)، جميعهم من طريق شريك به، **وإسناده ضعيف**؛ لحال شريك بن عبد الله النخعي فهو صدوق يخطئ كثيرًا (ابن حجر، "التقريب"، ص ٤٣٦)، ولجهالة حال أبي سلمان المشهور بالمؤذن (ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٤: ٥٣١).

(٢) ابن عبد البر، "التمهيد"، ٤: ٢٩٧، وفي "الاستذكار"، ٣: ٣٠، قال: "اتفق الفقهاء أهل الفتوى بالأمصار على أن التكبير على الجنائز أربع، لا زيادة على ما جاء في الآثار المسندة من نقل الآحاد الثقات، وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه اليوم ولا يعرج عليه"، **وقال القاضي عياض عن حديث زيد**: "وقد قال به بعضُ الناس، وهذا المذهب الآن متروك؛ لأن ذلك صار علماً على القول بالرفض" عياض اليحصبي. "إكمالُ المُعْلِم بفوائد مسلم"، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل. (ط١، مصر: دار الوفاء، ١٤١٩هـ)، ٣: ٤١٥، **وقال النووي**: "وهذا الحديث عند العلماء منسوخ، دل الإجماع على نسخه، وقد سبق أن ابن عبد البر وغيره نقلوا الإجماع على أنه لا يكبر اليوم إلا أربعًا، وهذا دليل على أنهم أجمعوا

=

○ **ترجمة عمرو بن مُرَّة**(١):

هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي الجَمَلي، أبو عبد الله الكوفي الأعمى، **والأئمة على توثيقه**، قال عبد الملك بن ميسرة في جنازته: "إني لأحسبه خير أهل الأرض"، وقال حفص بن غياث: "ما رأيت الأعمش يثني على أحد إلا على عمرو بن مرة، فإنه كان يقول: كان مأمونًا على ما عنده"، وقال مسعر بن كدام: "لم يكن بالكوفة أحدٌ أحبّ إلي ولا أفضل من عمرو بن مرة"، وقال شعبة: "ما رأيت أحدًا من أصحاب الحديث إلا يدلس، إلا ابن عون، وعمرو بن مرة"، وقال بقية عن شعبة: "كان أكثرهم علمًا"، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "حفاظ الكوفة أربعة: عمرو بن مرة، ومنصور، وسلمة بن كهيل، وأبو حصين"، وقال: "أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطئ، منهم عمرو بن مرة"، وقال ابن معين: "ثقة"، ووثقه ابن نمير، ويعقوب بن سفيان، وسُئل أحمد بن حنبل عن عمرو بن مرة فزكّاه، وقال العجلي: "ثقة ثبت"، وقال أبو حاتم: "صدوق ثقة، كان يرى الإرجاء"، وذكره ابن حبان في الثقات.

= بعد زيد بن أرقم، والأصح أن الإجماع بعد الخلاف يصح، والله أعلم"، النووي، "شرح النووي على مسلم"، ٧: ٢٦، **وقال السندي**: "وثبوت الزيادة على الأربع لا مرد له من حيث الرواية، إلا أن الجمهور على أن آخر الأمر كان أربعًا، وهو ناسخ لما تقدم، وبعض الصحابة ما علموا بذلك، كانوا يعملون بما عليه الأمر أولاً"، محمد بن عبد الهادي السندي. "حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه". (ط٢، بيروت: دار الجيل)، ١: ٤٥٨.

(١) انظر في ترجمته: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦: ٢٥٧، العجلي، "الثقات"، ٢: ١٨٥، ابن حبان، "الثقات"، ٥: ١٨٣، المزي، "تهذيب الكمال"، ٢٢: ٢٣٢، الذهبي، "الكاشف"، ٣: ٥٣٦، ابن حجر "تهذيب التهذيب"، ٣: ٣٠٤، ابن حجر، "التقريب"، (ص٧٤٥).

متفق على توثيقه، وأخرج له الجماعة، قال الذهبي: "أحد الأعلام"، وقال ابن حجر: "ثقة عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء"(١)، ولم أقف فيه على جرح.

○ **التخريج:**

أخرجه مسلم ح(٩٥٧)، وأبو داود ح(٣١٩٧)، والترمذي ح(١٠٢٣)، والنسائي ح(١٩٨١)، وابن ماجه ح(١٥٠٥)، جميعهم من طريق **شعبة**، عن **عمرو بن مُرَّة**، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: "كان زيد يكبر على جنائزنا أربعًا، وإنه كبر على جنازة خمسًا، فسألته فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها"، وهذا لفظ مسلم.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٦٨/٥) ح(٤٩٧٦)، من طريق **الحكم بن عتيبة** عن عبد الرحمن بن أبي ليلى به بنحوه.

وأخرجه أحمد ح(١٩٦٠٨)، والبزار (٢٣٠/١٠) ح(٤٣٢٢)، والطحاوي في معاني الآثار ح(٢٨٢٧)، والطبراني في الأوسط ح(١٨٢٣)(٢) ، من طريق **عبد الأعلى الثعلبي** قال: صليت خلف زيد بن أرقم على جنازة فكبر خمسًا، فقام إليه أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى فأخذ بيده فقال: نسيت؟ قال: لا، ولكن صليت خلف أبي القاسم خليلي ﷺ، فكبر خمسًا فلا أتركها أبدًا.

وأخرجه أحمد ح(١٩٦٢٠)، من طريق **عبد العزيز بن حكيم** قال: صليت خلف زيد بن أرقم على جنازة فكبر خمسًا، ثم التفت فقال: هكذا كبر رسول الله ﷺ أو نبيكم ﷺ.

وأخرجه البزار (٢٣١/١٠) ح(٤٣٢٣)، والطبراني في الكبير (١٩٩/٥) ح(٥٠٨١)، والدارقطني ح(١٨٢٤)، من طريق ليث بن أبي سليم، عن **مُرَقِّع التميمي** قال: صليت مع زيد بن أرقم على جنازة فكبر خمسًا، ثم قال: صليت مع

---

(١) ورمز له في "لسان الميزان"، ٩: ٣٨٦، بـ (**صح**) أي أنه ممن تكلم فيه بلا حجة.

(٢) وقال: "لم يرو هذا الحديث عن عبد الأعلى إلا إسرائيل".

رسول الله ﷺ فكبر خمسًا، فلا أتركهن لأحد بعده.

○ **الجواب عن وجه الانتقاد:**

وجّه ابن عبد البر انتقاده للحديث بأنه من رواية عمرو بن مُرَّة، وأن شعبة قال فيه: "كان عمرو بن مُرَّة يُعرف ويُنكَر"، وهذا النقل لم أقف عليه، **وهو غريب**(١)؛ لمخالفته المنقول عن شعبة في كتب الرجال، ولاتفاق الأئمة على توثيقه، ورواية شعبة عنه في الصحيحين(٢)، فهو ثقة محتجٌ به عند صاحبي الصحيح، ثم إنه قد توبع على

---

(١) **ويحتمل أن يكون وهمٌ؛ فقد نقل هذه العبارة يحيى بن سعيد القطان عن شعبة في حقّ عبد الله بن سلِمة المرادي**، فقال: "وكان شعبة يقول في هذا الحديث [وهو ما يرويه شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبد الله بن سلِمة، عن علي ﷺ في عدم قراءة القرآن للجُنب]: تَعرفُ وتُنكر؟ يعني: أن عبد الله بن سلِمة كان كبر، حيث أدركه عمرو"، عبد الله بن علي بن الجارود. "المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ" حققه: أبو إسحاق الحويني. (ط١، القاهرة: دار التقوى، ١٤٢٨هـ)، ص٤٢، (ح١٠٤)، **وجاء التصريح أنها من قول عمرو بن مُرَّة في عبد الله بن سلِمة المرادي في مواضع متعددة، وبألفاظ مختلفة**، فرواه عبد الله بن الإمام أحمد بلفظ: "وكان عبد الله تَعرفُ وتُنكر"، أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله"، ٣: ٢٢٧، **وعند العقيلي بلفظ: "وإنا لَنَعْرِفُ وَنُنْكِرُ"**، العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٢: ٢٦١، **وعند ابن الجوزي: "يُعرف ويُنكَر"**، في "التحقيق في أحاديث الخلاف"، تحقيق: مسعد السعدني. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ١: ١٦٧، **وذكرها النسائي** في ترجمة عبد الله بن سلِمة أيضًا. النسائي، "الضعفاء والمتروكون"، (ص٦٤)، وانظر: محمد بن أحمد الذهبي. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تحقيق: علي محمد البجاوي. (ط١، بيروت – لبنان: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ)، ٢: ٤٣١، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٢: ٣٤٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: محمد بن إسماعيل البخاري. "صحيح البخاري"، تحقيق: جماعة من العلماء. (بولاق مصر: الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١١هـ)، ح(٧١٧، =

ذلك(١)، مما يؤكد ثبوت الرواية.

وأما انتقاده بأنه قد جاء عن زيد بن أرقم ما يعارض حديث عمرو بن مُرَّة هذا، وهو صلاته على جنازة وتكبيره أربعًا، فتقدم بيان ضعف ذلك الإسناد، ثم إنه لا يعارض حديث الباب، بل هو شاهد للجزء الأول منه، والله أعلم.

المطلب الثاني: حديث طلحة بن عُبيد الله ﷺ

قال ابن عبد البر -عَقب ذكره **لرواية إسماعيل بن جعفر** بلفظ: (أفلح وأبيه)-: " **هذه لفظة غير محفوظة في هذا الحديث، من حديث من يحتج به،** وقد روى هذا الحديث مالك، وغيره(٢)، عن أبي سهيل، **لم يقولوا ذلك فيه، وقد روي عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث،** وفيه: (أفلح والله إن صدق)، و(دخل الجنة والله إن صدق) وهذا أولى من رواية من روى: (وأبيه) لأنها **لفظة منكرة،** تردها الآثار الصحاح "(٣).

=

١١٧٦، ١٤٩٧، ٢٢٤٧، ٥٤١٨)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. "صحيح مسلم"، تحقيق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي وآخرين. (تركيا: دار الطباعة العامرة، ١٣٣٤هـ)، ح(٤٣٦، ٦٧٨، ١٠٧٨، ٢٤٣١)، الحاكم، "المدخل إلى معرفة الصحيح"، (ص٤٦٧)، الكلاباذي. "رجال صحيح البخاري" ٢: ٥٥٠، ابن منجويه، "رجال صحيح مسلم"، ٢: ٧٩.

(١) متابعة تامة، ومتابعة قاصرة، كما تقدم في التخريج.

(٢) في كلام ابن عبد البر على الحديث في المواضع الأخرى، لم يذكر من رواه عن أبي سهيل، **غير مالك وإسماعيل بن جعفر،** وهذا الحديث لا يُعرف إلا من رواية مالك وإسماعيل-كما سيأتي في التخريج-، فلم يُتابع مالك على ذلك.

(٣) ابن عبد البر، "التمهيد"، ٩: ٢٥٥، وفي: ١٠: ١٩٦، قال: "وهذه لفظة إن صحت، فهي منسوخة؛ لنهي رسول الله ﷺ عن الحلف بالآباء، وبغير الله"، وزاد في "الاستذكار"، ٥:

=

○ **ترجمة إسماعيل بن جعفر**(١):

هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي مولاهم، أبو إسحاق المدني، قارئ أهل المدينة، جمهور الأئمة على توثيقه، قال ابن سعد، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة، والنسائي: "ثقة"، وقال ابن معين: "ثقة مأمون، قليل الخطأ، صدوق"(٢)، وقال ابن خراش: "صدوق"، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات.

خرج له الجماعة، قال الذهبي: "من ثقات العلماء"، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"، فتبين بذلك أنه ثقة ثبت، وقد احتجّ البخاري ومسلم بحديثه(٣)، والله أعلم.

=

٢٠٥، قوله: "ومالك لا يقاس به مثل إسماعيل بن جعفر في حفظه وإتقانه"، **وقد وافق القرافي** ابن عبد البر باحتمال عدم صحة هذه الزيادة، أو أنها منسوخة، أو أن هذا خَرج مخرج توطئة الكلام لا الحلف. انظر: أحمد بن إدريس القرافي. "الذخيرة"، تحقيق: محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة. (ط١، بيروت: دار الغرب، ١٩٩٤م)، ٤: ٧، أحمد بن إدريس القرافي. "الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق". (عالم الكتب)، ٣: ٢٨، **وجزم الألباني بشذوذ هذه الزيادة** ونقل كلام ابن عبد البر في ذلك. انظر: محمد ناصر الدين الألباني. "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة". (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٢هـ – ١٤٢٥هـ)، ١٠: ٧٦٤، ٧٦٨.

(١) انظر في ترجمته: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ١٦٢، ابن حبان، "الثقات"، ٦: ٤٤، المزي، "تهذيب الكمال"، ٣: ٥٦، الذهبي، "الكاشف"، ٢: ١١٤، مغلطاي، "إكمال تهذيب الكمال"، ٢: ١٥٩، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ١٤٥، ابن حجر، "التقريب"، (ص١٣٨).

(٢) وفي رواية عباس الدوري: "ثقة، وهو أثبت من ابن أبي حازم، والدراوردي، وأبي ضمرة".

(٣) انظر: الكلاباذي، "رجال صحيح البخاري"، ١: ٦٦، الحاكم، "المدخل إلى معرفة

=

○ **التخريج:**

أخرجه البخاري ح(٤٦، ٢٦٧٨)، ومسلم ح(١١)، وأبو داود ح(٣٩١)، والنسائي ح(٤٥٧، ٥٠٤٣)، من طريق **مالك**،

والبخاري ح(١٨٩١، ٦٩٥٦)(١) ، والنسائي ح(٢٠٨٩)(٢) ، والمروزي في مختصر قيام الليل (ص٢٧٠)(٣) ، وعلي الخلعي في الخامس عشر من الخلعيات ح (٣٩)(٤) ، من طريق **إسماعيل بن جعفر**،

كلاهما: (مالك، وإسماعيل) عن أبي سهيل، عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: "جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوي صوته، ولا نفقه ما يقول، حتى دنا من رسول الله ﷺ، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: **خمس صلوات في اليوم والليلة**، فقال: هل عليَّ غيرهن؟ قال: لا، إلا أن تَطوَّع، وصيام شهر رمضان، فقال: هل عليَّ غيره؟ فقال: لا، إلا أن تَطوَّع، وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، فقال: هل عليَّ غيرها؟ قال: لا، **إلا أن تَطوَّع**، قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا، ولا أنقص منه، فقال رسول الله ﷺ: **أفلح إن صدق**"، وهذا لفظ رواية مالك، وأما إسماعيل فرواه بالشكّ بلفظ: "أفلح إن صدق، أو: دخل الجنة إن صدق".

وأخرجه مسلم ح(١١)، عن **يحيى بن أيوب**، **وقتيبة بن سعيد** جميعًا،

=

الصحيح" (ص٣١١)، ابن منجويه، "رجال صحيح مسلم"، ١: ٥٨.

(١) عن **قتيبة بن سعيد**، عن إسماعيل به.

(٢) عن **علي بن حُجْر**، عن إسماعيل به.

(٣) عن **أبي عمر حفص الدُّوري**، عن إسماعيل به.

(٤) من طريق **عاصم بن علي الواسطي**، عن إسماعيل به، وهو بلفظ: "أفلح والله إن صدق، أو: دخل الجنة والله إن صدق".

وأبو داود ح(٣٩٢، ٣٢٥٢)، عن **سليمان بن داود العَتَكي**،

والنسائي في الكبرى ح(٢٤١١)، وابن خزيمة ح(٣٠٦)، عن **علي بن حُجْر**(١)،

والدارمي ح(١٦١٩)، عن **يحيى بن حسان**،

والطحاوي في مشكل الآثار ح(٨٢١)، من طريق **حجاج بن إبراهيم**،

وابن المقرئ في الأربعين ح(٢٧)، من طريق **أبي عمر حفص الدُّوري**،

وابن بشران في أماليه (٢٨٢/١) ح(٦٥٠)، من طريق **عاصم بن علي الواسطي**،

والبيهقي، من طريق **داود بن رُشيد**(٢)، **وعاصم بن علي**(٣)،

تسعتهم عن **إسماعيل بن جعفر**، عن أبي سهيل، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله، عن النبي ﷺ بهذا الحديث نحو حديث مالك، غير أنه قال: فقال رسول الله ﷺ: **"أفلح وأبيه إن صدق، أو دخل الجنة وأبيه إن صدق"**، وهذا لفظ مسلم، والبقية بنحوه.

○ **دراسة الحديث:**

تبين أنه اختلف على إسماعيل بن جعفر، وأبي سهيل نافع بن مالك في ذكر لفظة "وأبيه".

أما الاختلاف على إسماعيل فيظهر أن الوجهين كلاهما محفوظان عن إسماعيل بن جعفر؛ بدليل أن (قتيبة بن سعيد، وعلي بن حُجْر، وأبا عمر حفص الدُّوري،

---

(١) وهو مخرج في حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر ح(٤٥٩).

(٢) البيهقي، "السنن الكبير"، ح(٤٥٠٦)، وذكر المحقق أنه في أحد النسخ: "أفلح والله"، قلت: ويحتمل أن يكون من تصرف بعض النساخ.

(٣) البيهقي، "السنن الكبير"، ح(٧٩٨٠).

وعاصم بن علي الواسطي)، رووا الوجهين جميعًا -كما تقدم-، وإن كان الأكثر رووه بذكرها(١).

وأما الاختلاف على أبي سهيل نافع بن مالك(٢)؛ فقد رواه إسماعيل بن جعفر وهو ثقة ثبت بالوجهين معًا، ورواه مالك بن أنس وهو رأس المتقنين، وكبير المتثبتين(٣) من دون ذكرها.

فمن أهل العلم من رجّح رواية مالك على رواية إسماعيل، وحكم على رواية إسماعيل بالشذوذ(٤)؛ فإسماعيل وإن كان ثقة ثبتًا، إلا أن مالكًا أوثق منه وأضبط،

---

(١) ويحتمل أن يكون الوجه المحفوظ عنه بلفظ "وأبيه"؛ لأنها رواية الجماعة عنه، ومن رواه على الوجه الآخر فقد روي من طريقهما مثل الجماعة أيضًا، فيحتمل أن يكون وهمًا أو يكون من التصرف بالرواية، والله أعلم.

(٢) من المحتمل أن تكون تصحفت اللفظة، وإنما هي: "والله" فقُصرت اللامان، فالتبست بأبيه، واستنكر آخرون هذا الاحتمال. انظر: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. "الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام"، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ)، ٧: ٨٩، القرطبي، "المفهم"، ١: ١٦٠، ابن حجر، "فتح الباري"، ١: ١٠٧، ١١: ٥٣٤.

(٣) ابن حجر، "التقريب"، (ص٩١٣).

(٤) **ومن هؤلاء الألباني** في "سلسلة الأحاديث الضعيفة"، (١٠: ٧٥٩، ٧٦٤)، وقال: "قد بدا لي شيء آخر أكَّد لي نكارة الزيادة في حديث طلحة خاصة، ألا وهو أنه بينما نرى الأعرابي السائل لرسول الله ﷺ عن الإسلام، يحلف بالله دون سواه، إذا بالرسول ﷺ يحلف بأبيه كما تقول الزيادة! فهذه المقابلة مستنكرة عندي مهما قيل في تأويل الزيادة، والله أعلم"، **وحكم كذلك ابن باز بشذوذها** في: "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة"، جمع وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر. (المملكة العربية السعودية: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء)، ٣: ١٤٣، =

وهو يرويه عن عمّه، ولم يختلف الرواة عليه، وروايته من دون الشكّ، بخلاف رواية إسماعيل(١).

ومن أهل العلم من جعل هذه الزيادة محفوظة(٢)؛ لثقة وضبط إسماعيل بن جعفر -كما تقدم-، فهي زيادة من ثقة، ولا تُعارض النهي عن الحلف بغير الله -كما سيأتي-، والله أعلم.

○ **الجواب عن وجه الانتقاد:**

وجّه ابن عبد البر انتقاده للحديث بأن لفظة "وأبيه" غير محفوظة من حديث من يحتج به، وتقدم بيان الاختلاف على أبي سهيل في هذه اللفظة، وأن إسماعيل بن جعفر أثبتها، وهو **ثقة ثبت**، وقد خرّجها مسلم في صحيحه، إلا أن تخريجه لها متابعة بعد ذكر رواية مالك.

وأما كونه رُوي عن إسماعيل بن جعفر من دون هذه اللفظة، فتقدم الاختلاف على إسماعيل في لفظه، وأن الوجهين محفوظان عنه، ورواية الجماعة عنه بإثباتها.

وقوله: "تردها الآثار الصحاح"، قد بيّن الأئمة **أن هذه اللفظة لا تُعارض النهي عن الحلف بغير الله**، وذلك بأن تكون قبل النهي، أو أنها كلمة جارية على

=

٢٣: ٩٧.

(١) فهذا التردد والشكّ مما يؤيد أن إسماعيل بن جعفر لم يضبط هذا الحرف من الحديث، كما ضبطه مالك.

(٢) ومنهم السهيلي، والقرطبي، والنووي، وابن حجر. انظر: السهيلي، "الروض الأنف"، ٧: ٨٩، القرطبي، "المفهم"، ١: ١٦٠، يحيى بن شرف النووي. "روضة الطالبين وعمدة المفتين"، تحقيق: زهير الشاويش. (ط٣، بيروت- دمشق- عمان: المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ)، ١١: ٧، النووي، "شرح النووي على مسلم"، ١: ١٦٨، ابن حجر، "فتح الباري"، ١: ١٠٨، ١١: ٥٣٣، ٥٣٤.

اللسان لا يقصد بها الحلف، كما جرى على لسانهم "عَقْرَى حَلْقَى" وما أشبه ذلك، أو فيه إضمار اسم الرب كأنه قال: ورب أبيه، وأُجيب بأجوبة أخرى(١).

المطلب الثالث: حديث أبي هريرة ﷺ

قال ابن عبد البر -عَقب ذكره رواية علي بن مُسْهِر-: "أما هذا اللفظ في حديث الأعمش: " فليُهرقه "(٢) **فلم يذكره أصحاب الأعمش الثقات الحفاظ،** مثل شعبة وغيره "(٣).

○ **ترجمة علي بن مُسهر**(٤):

هو علي بن مسهر القرشي من أنفسهم، أبو الحسن الكوفي قاضي الموصل، قال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث"، وقال يحيى بن معين: "علي بن مسهر ثبت"(٥)، وقال الإمام أحمد: .....

---

(١) انظر: النووي، "شرح النووي على مسلم"، ١: ١٦٨، ابن حجر، "فتح الباري"، ١: ١٠٧، ١١: ٥٣٤.

(٢) ورواها علي بن حُجْر، عن علي بن مُسهر بلفظ: "فليرقه" من دون زيادة الهاء، وهي رواية مسلم.

(٣) ابن عبد البر، "التمهيد"، ١١: ٥٢٥.

(٤) انظر في ترجمته: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦: ٢٠٤، العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٣: ٢٥١، ابن حبان، "الثقات"، ٧: ٢١٤، المزي، "تهذيب الكمال"، ٢١: ١٣٥، الذهبي، "الكاشف"، ٣: ٤٥٩، مغلطاي، "إكمال تهذيب الكمال"، ٩: ٣٧٦، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٣: ١٩٣، ابن حجر، "التقريب"، (ص٧٠٥).

(٥) وقال عثمان بن سعيد الدارمي: "قلت ليحيى بن معين: علي بن مسهر أحب إليك أو أبو خالد الأحمر؟ فقال: علي بن مسهر أحب إلي، قلت: إسحاق الأزرق أحب إليك أو ابن مسهر؟ قال: ابن مسهر أحب إلي، قلت: فابن مسهر أحب إليك أو يحيى بن زكريا؟ فقال: =

"صالح الحديث(١)، أثبت من أبي معاوية الضرير في الحديث "، ونقل العقيلي عن أحمد قوله: "كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه"(٢)، وقال العجلي: "كان ممن جمع الحديث والفقه، ثقة"، وقال أبو زرعة: "ثقة صدوق"، وقال النسائي: "ثقة"، وذكره ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في الثقات.

خرج له الجماعة، قال الذهبي: "الحافظ... كان فقيها محدثا ثقة"، وقال ابن حجر: "ثقة، له غرائب بعد ما أضر"(٣)، **والأظهر أنه ثقة**، كما هو قول الأكثر، وقد يُغرب كما في قول أحمد، وبقية الأئمة أطلقوا توثيقه، ولم يذكروا شيئًا من ذلك، وقد احتجّ بحديثه البخاري ومسلم(٤)، والله أعلم.

=

كلاهما ثقتان". وقد أطلق توثيق إسحاق الأزرق الذهبي وابن حجر. الذهبي، "الكاشف"، ٢: ١٠٦، ابن حجر، "التقريب"، (ص١٣٣)، وأما يحيى بن زكريا فهو ثقة متقن. ابن حجر، "التقريب"، (ص١٠٥٤)

(١) وزاد في رواية ابنه عبد الله: "صدوق"، أحمد، "العلل ومعرفة الرجال"، ٢: ٤٧٧، وفي "الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية: المروذي وغيره"، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس. (ط١، بومباى – الهند: الدار السلفية، ١٤٠٨هـ)، (ص١٣٢): "حديثه حديث أهل الصدق".

(٢) وذكر الأثرم أيضًا عن أحمد أنه أنكر حديثًا، فقيل له: رواه علي بن مسهر! فقال: "إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت، فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره وإلا فليس بشيء يعتمد". عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب. "شرح علل الترمذي"، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. (ط١، الزرقاء – الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ)، ٢: ٧٥٥.

(٣) وقال ابن رجب: "أحد الثقات المشهورين... له مفاريد". ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ٢: ٧٥٥.

(٤) انظر: الكلاباذي، "رجال صحيح البخاري"، ٢: ٥٣٣، الحاكم، "المدخل إلى معرفة

=

○ **التخريج:**

أخرجه مسلم ح(٢٧٩)، والنسائي ح(٦٦، ٣٣٤)، عن علي بن حُجْر(١)، وابن الجارود ح(٥٦)، وابن خزيمة ح(٩٨)، وابن حبان ح(٤٠٢٤)، والدارقطني ح(١٨٢)(٢) ، من طريق إسماعيل بن الخليل، والبيهقي ح(٥٩)، من طريق مِنْجَابُ بن الحارث، ثلاثتهم عن **علي بن مُسْهِر**،

ومسلم، من طريق **إسماعيل بن زكريا**،

وابن ماجه ح(٣٦٣)، وأحمد ح(٩٦١٤)، من طريق **أبي معاوية محمد بن خازم**،

والطيالسي ح(٢٥٣٩)(٣) ، وأحمد ح(١٠٣٦٣، ١٠٣٦٤)(٤) ، من طريق **شعبة**،

وابن أبي شيبة ح(٣٧٣٩٦)، عن **أبي أسامة حماد بن أسامة**،

والبزار (١١٣/١٧) ح(٩٦٨٥، ٩٦٨٦)، من طريق **عبد الواحد بن زياد، وأبانَ بن تَغلِب**،

سبعتهم عن **الأعمش**، عن أبي رزين، وأبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "**إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه، ثم ليغسله سبع مرات**"، وهذا لفظ علي بن مُسْهِر، والبقية بنحوه، إلا أن لفظ: (فليهرقه) تفرد به علي، ورواية أبي معاوية وأبي أسامة عن أبي رزين وحده، وزاد بعضهم: "وإذا انقطع شسع أحدكم

=

الصحيح" (ص٤٦٢)، ابن منجويه، "رجال صحيح مسلم"، ٢: ٥٨.

(١) وروايته بلفظ: "فليرقه" من دون زيادة الهاء.

(٢) وقال: "إسناد حسن، ورواته كلهم ثقات".

(٣) وروايته عن أبي صالح ذكوان وحده.

(٤) الأول من حديث أبي صالح، والآخر من حديث أبي رزين.

فلا يمشي في نعله الأخرى حتى يصلحها".

وأخرجه ابن المنذر ح(٢٣٠)[١] ، والدارقطني ح(١٨٣)[٢] ، والبيهقي في الخلافيات ح(٨٦٦)، من طريق **حماد بن زيد**، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ في الكلب يلغ في الإناء، قال: "يُهراق، ويغسل سبع مرات"، وهذا لفظ الدارقطني.

○ **دراسة الحديث:**

تبين أنه اختلف على الأعمش في لفظه؛ فتفرد بزيادة: "فليرقه" علي بن مُسهر وهو ثقة، وبقية أصحاب الأعمش الثقات لم يذكروها، وفيهم أبو معاوية الضرير وهو من أحفظ الناس لحديث الأعمش[٣].

فمن أهل العلم من رجّح رواية الجماعة، وجعل هذه الزيادة غير محفوظة، لتفرد علي بن مُسهر، قال النسائي: "لا أعلم أحدًا تابع علي بن مسهر على قوله (فليرقه)"[٤]، وقال أبو القاسم حمزة الكناني: "الزيادة في قوله: " فليرقه "غير محفوظة"[٥]، وقال ابن منده: "وهذه الزيادة –وهي: " فليرقه "– تفرد بها علي بن مسهر، ولا تُعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه إلا من هذه الرواية"[٦].

---

(١) بذكر الغسل والتتريب فقط.

(٢) وقال: "موقوف".

(٣) انظر: ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ٢: ٧١٥، ابن حجر، "التقريب"، (ص٨٤٠).

(٤) النسائي، "المجتبى"، ح(٦٦).

(٥) المزي، "تحفة الأشراف"، ٩: ٣٦٤، ح(١٢٤٤١).

(٦) عمر بن علي ابن الملقن. "البدر المنير"، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرين. (ط١، الرياض: دار الهجرة، ١٤٢٥هـ)، ١: ٥٤٥، أحمد بن علي ابن حجر. "التلخيص الحبير"، تحقيق: الدكتور محمد الثاني بن عمر. (ط١، دار أضواء السلف، ١٤٢٨هـ)، ١: ٤٣، وانظر: ابن =

ومن أهل العلم من صحح هذه الزيادة، مثل: مسلم وابن خزيمة، وحسّن إسنادها الدارقطني، واحتملوا تفرد علي بن مُسهر(١)، ومما يقوي ذلك؛ رواية حماد عن أيوب بلفظ: "يُهراق"، فهي متابعة جيدة لهذه الزيادة، وإن كانت موقوفة؛ إلا أن الأظهر أن أيوب السختياني كان يوقفه مرة ويرفعه مرة، فهو صحيح عنه مرفوعًا(٢)، قال أبو عبيد: "ولم يرفعه أيوب، والثابت أنه مرفوع ولكن أيوب كان ربما أمسك عن الرفع"(٣).

=

رجب، "شرح علل الترمذي"، ٢: ٧٥٥، **فقد عدّه مما تفرد به**.

(١) قال ابن الملقن: "لا يضر تفرده بها؛ فإن علي بن مسهر إمام حافظ متفق على عدالته والاحتجاج به". عمر بن علي ابن الملقن. "الإعلام بفوائد عمدة الأحكام"، تحقيق: عبد العزيز المشيقح. (ط١، السعودية: دار العاصمة، ١٤١٧هـ)، ١: ٣٠٦، ابن الملقن، "البدر المنير"، ١: ٥٤، وقال العراقي: "وهذا غير قادح فيه... وعلي بن مسهر قد وثّقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والعجلي وغيرهم، وهو أحد الحفاظ الذين احتجّ بهم الشيخان، وما علمت أحدا تكلّم فيه فلا يضره تفرّده به". زين الدين عبد الرحيم العراقي، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم. "طرح التثريب في شرح التقريب". (الطبعة المصرية القديمة، وصورتها دور عدة منها: مؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي)، ٢: ١٢١.

(٢) **ومما يؤيد ذلك**: قول ابن عيينة في روايته عن أيوب: "رفعه مرّة" كما أخرجه أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي. "مسند الحميدي"، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ. (ط١، دمشق: دار السقا، ١٩٩٦م)، ح(٩٩٨)، وكذلك رواية المعتمر بن سليمان عنه للمرفوع والموقوف. انظر: أبو داود، "سنن أبي داود"، ح(٧٢)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي. "الجامع الكبير"، تحقيق: بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب، ١٩٩٦م)، ح(٩١).

(٣) الطهور (ص٢٦٧)، وقد رُويت هذه اللفظة بأسانيد منكرة أو موضوعة. انظر: ابن عدي، =

○ **الجواب عن وجه الانتقاد:**

وجّه ابن عبد البر انتقاده للحديث بأن الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش لم يذكروا زيادة: "فليهرقه"، وتقدم ذكر الاختلاف على الأعمش في ذلك، وبيان تفرد علي بن مسهر بذكرها، وأنَّ من الأئمة الحفاظ من صححها، وعلى رأسهم مسلم(١) وابن خزيمة، وحسنها الدارقطني، ويشهد لهذه الزيادة؛ متابعة حماد بن زيد في روايته عن أيوب على ذلك، والله أعلم.

المطلب الرابع: حديث يحيى بن يزيد الهنائي في سؤال أنس ﷺ

قال ابن عبد البر -عَقب ذكره حديث شعبة، عن يحيى بن يزيد الهنائي في سؤال أنس بن مالك عن قصر الصلاة-: "أبو يزيد يحيى بن يزيد الهنائي شيخ من أهل البصرة، ليس مثله ممن يحتمل أن يحمل هذا المعنى، الذي خالف فيه جمهور الصحابة والتابعين، ولا هو ممن يوثق به في ضبط مثل هذا الأصل"(٢).

○ **ترجمة يحيى بن يزيد الهُنائي**(٣):

=

"الكامل في ضعفاء الرجال"، ٣: ٢٤٢، علي بن عمر الدارقطني. "سنن الدارقطني"، تحقيق: شعيب الارنؤوط وآخرين. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ)، ح(١٩٦، ١٩٧)، الحسين بن إبراهيم الجورقاني. "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير"، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن الفريوائي. (ط٤، الرياض: دار الصميعي، الهند: مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، ١٤٢٢هـ)، ١: ٥٤٦، ح (٣٥٤).

(١) وقد صدّر بها، ثم ذكر المتابعات الأخرى للحديث.

(٢) ابن عبد البر، "الاستذكار"، ٢: ٢٤٠، ثم قال: "وقد يُحتمل أن يكون أراد ما تقدم ذكره من ابتدأ قصر الصلاة إذا خرج ومشى ثلاثة أميال، على نحو ما قاله وذهب إليه بعض أصحاب مالك فلم يحسن العبارة عنه".

(٣) انظر في ترجمته: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩: ١٩٨، العقيلي، "الضعفاء الكبير" ٤:

=

هو يحيى بن يزيد الهُنائي، أبو نصر، ويقال: أبو يزيد البصري، قال ابن معين: "صويلح"، وقال أبو حاتم: "شيخ"(١)، وذكره ابن حبان في الثقات.

خرج له مسلم وأبو داود **هذا الحديث فقط**، قال الذهبي: "ما به بأس"، وقال مرة: "صالح"، وقال ابن حجر: "مقبول"، والأظهر أنه كما قال ابن حجر، ولم يخرّج له مسلم إلا استشهادًا في هذا الموضع(٢).

○ **التخريج:**

أخرجه مسلم ح(٦٩١)، وأبو داود ح(١٢٠١)، وابن أبي شيبة ح(٨٢٠٧) -ومن طريقه أبو يعلى ح(٤١٩٨)، وابن حبان ح(٥٣٦٩)-، وأحمد ح(١٢٥٠٧)، والبيهقي ح(٥٥١٣)، جميعهم من طريق **محمد بن جعفر غندر**،

وأبو عوانة في مستخرجه ح(٢٤٢٣)، من طريق **أبي داود الطيالسي**(٣)،

كلاهما: (محمد بن جعفر، وأبو داود الطيالسي) عن **شعبة**، عن **يحيى بن يزيد الهُنائي** قال: سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة، فقال: **"كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ -شعبة الشاك- صَلَّى ركعتين"**، وهذا

=

٤٣٦، ابن حبان، "الثقات" ٥: ٥٣٠، المزي، "تهذيب الكمال"، ٣٢: ٤٣، الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٤: ٤١٥، الذهبي، "الكاشف"، ٤: ٥٠٦، مغلطاي، "إكمال تهذيب الكمال"، ١٢: ٣٨٧، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٤: ٤٠٠، ابن حجر، "التقريب"، (ص١٠٦٩).

(١) وأكثر ما تطلق هذه اللفظة في حقّ من كان به جهالة، وليس مشهورًا بالرواية. انظر: ابن القطان، "بيان الوهم والإيهام"، ٣: ٥٣٩، ٤: ٦٢٧.

(٢) انظر: الحاكم، "المدخل إلى معرفة الصحيح"، (ص٥٦٣)، ابن منجويه، "رجال صحيح مسلم"، ٢: ٤٠٦.

(٣) ولم أقف عليه في مسنده المطبوع من رواية يونس بن حبيب.

لفظ مسلم، والبقية بنحوه، وزاد أحمد والبيهقي قول يحيى بن يزيد الهنائي: "كنت أخرج إلى الكوفة، فأصلي ركعتين حتى أرجع".

○ **الجواب عن وجه الانتقاد:**

انتقاد ابن عبد البر لهذا الحديث إنما هو عند حمله على معناه الظاهر، ولذلك جعله مخالفًا لجمهور الصحابة والتابعين، وأما إذا حُمل على معنى ابتداء قصر الصلاة إذا خرج هذه المسافة فلا إشكال، ويكون الحديث مندرجًا ضمن الأحاديث الأخرى في الباب(١)، وهو الاحتمال الذي ذكره ابن عبد البر عَقب انتقاده للحديث(٢).

---

(١) مثل حديث أنس: "صلى النبي ﷺ بالمدينة أربعًا، وبذي الحليفة ركعتين، ثم بات حتى أصبح بذي الحليفة، فلما ركب راحلته واستوت به أهلَّ"، البخاري (ح١٥٤٦) مسلم (ح٦٩٠)، وهو الحديث الذي أخرجه مسلم قبل حديث يحيى بن يزيد الهنائي، فيحتمل أن يكون مسلم أراد بذلك الإشارة إلى أن حديث يحيى بمعنى الحديث الذي قبله، أو أنه اختصار له ورواية بالمعنى، **ولذا قال الخطابي** في حمل الحديث على ظاهره: "لا أعرف أحدًا من الفقهاء يقول به" الخطابي، "معالم السنن"، ١: ٢٦١، **وقال ابن قدامة:** "يحتمل أنه أراد به إذا سافر سفرًا طويلاً قصر إذا بلغ ثلاثة أميال، كما قال في لفظه الآخر: إن النبي ﷺ صلى في المدينة أربعًا، وبذي الحليفة ركعتين" الموفق ابن قدامة، "المغني" (ط٣، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٧هـ) ٣: ١٠٨، **وقال السندي:** "ظاهر الحديث أنه إذا خرج قاصدًا ثلاثة أميال يقصر، لكن العلماء حملوه على أن المراد أنه إذا قصد سفرًا يصح فيه القصر، ومشى فيه من بيته هذا القدر يقصر، وقالوا: هذا الحديث اختصار للحديث الذي بعده [يعني عند أبي داود]، وفيه كان خروج النبي ﷺ إلى مكة، لكنه قصر حين وصل ذا الحليفة، والله تعالى أعلم" أبو الحسن السندي، "فتح الودود في شرح سنن أبي داود"، تحقيق: محمد زكي الخولي (ط١، مكتبة أضواء المنار، المدينة المنورة، ١٤٣١هـ) ٢: ٦.

(٢) وانظر: الخطابي، "معالم السنن"، ١: ٢٦١، القرطبي، "المفهم"، ٢: ٣٣٢، النووي، "شرح النووي على مسلم"، ٥: ٢٠٠، ابن حجر، "فتح الباري"، ٢: ٥٦٧، ومال ابن حجر إلى =

وأما انتقاده للحديث بأنه من رواية أبي يزيد يحيى بن يزيد الهنائي، وأن مثله ليس ممن يحتمل أن يحمل هذا المعنى، فلا يوثق به في ضبط مثل هذا الأصل، فقد تقدم أنه مقبول، فلا يقبل منه هذا التفرد، ومسلم لم يحتج به، ولم يخرج له سوى هذا الحديث استشهادًا، فلا إشكال بين انتقاد ابن عبد البر للحديث، ووجه إيراده في الصحيح، والله أعلم.

=

حمل الحديث على ظاهره.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبذكره تتنزل الرحمات، وبشكره تزيد الخيرات، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصًا متقبلاً، وأستعرض في هذه الخاتمة أبرز النتائج، وأهمّ التوصيات:

النتائج:

١/ إمامة ابن عبد البر في الحديث، وأن انتقاده انتقاد علمي على طريقة الأئمة النقاد، وتبيّن أن ابن عبد البر لم يقصد انتقاد أحاديث الصحيحين في الأصل، فهو غالبًا ينتقد الحديث ولا يذكر كونه في الصحيح.

٢/ أن من مسالك الانتقاد عند ابن عبد البر ما كان متوجهًا لتفرد الراوي، وقد يُصرّح بالتفرد، أو تتضمن عبارته الإشارة لذلك.

٣/ أكثر الأحاديث المنتقدة عند ابن عبد البر هي مما تفرد مسلم بتخريجه، وليس عند البخاري منها سوى حديث عثمان، وهذا يبين الفرق بين البخاري ومسلم في شرطيهما في الصحيح.

٤/ يجب التفريق بين وجه انتقاد الحديث، ووجه إيراده في الصحيح، فقد يكون لتخريجه في الصحيح وجهٌ، مثل أن يكون في المتابعات والشواهد، أو أن هذا الراوي قد توبع في الصحيح أو خارجه ولم يتفرد، أو خرُج له مقرونًا، ونحو ذلك(١).

---

(١) مثل تخريجه حديث يحيى بن يزيد الهُنائي وإن كان قد تكلم فيه، إلا أن مسلمًا لم يخرج له سوى هذا الحديث استشهادًا.

٥/ رجحان اختيار صاحبي الصحيح لما خرّجاه في صحيحيهما، إما بمناقشة انتقاد ابن عبد البر، أو ببيان وجه إيراده له في الصحيح.

٦/ أن من منهج مسلم في صحيحه قبول زيادة الثقة في بعض الأحاديث(١).

٧/ أن من سمات انتقاد ابن عبد البر لأحاديث الصحيحين، أنه قد يجزم ويصرّح بالنقد، وأحيانا تكون عبارته دون ذلك، وقد يتردد في انتقاد بعض الأحاديث، وذلك بالقول بنسخها إن ثبتت، أو تأويل الحديث، ونحو ذلك.

٨/ أن من أسباب انتقاد ابن عبد البر لبعض أحاديث الصحيح حملها على ظاهرها، وقد يُشير إلى الاحتمال الآخر في معنى الحديث، ويكون موافقًا للأحاديث في الباب(٢).

التوصيات:

١/ دراسة الحكم بالتفرد عند ابن عبد البر خارج الصحيحين.

٢/ دراسة انتقاد ابن عبد البر المتوجه لضعف الراوي ووهمه في أحاديث الصحيحين.

٣/ دراسة انتقاد ابن عبد البر المتوجه للاضطراب والاختلاف في أحاديث الصحيحين.

٤/ دراسة أثر الإجماع عند ابن عبد البر في النقد الحديثي.

٥/ دراسة الموازنة بين الأحاديث عند ابن عبد البر.

٦/ دراسة أثر الشك والاحتمال على النقد عند ابن عبد البر.

---

(١) مثل زيادة علي بن مسهر وقد صدّر بها مسلم أحاديث الباب "فليرقه"، وزيادة إسماعيل بن جعفر وهي في المتابعات "وأبيه".

(٢) مثل انتقاده لحديث ابن عباس "وفي الخوف ركعة"، وحديث يحيى بن يزيد الهنائي في سؤال أنس عن القصر في السفر.

فهرس المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. "الجرح والتعديل". (ط١، الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ).

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. "العلل"، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي. (ط١، الرياض: مؤسسة الجريسي، ١٤٢٧هـ).

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. "المراسيل"، تحقيق: شكر الله قوجاني. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧هـ).

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله. "المصنف"، تحقيق: محمد عوامة. (دار القبلة).

ابن الجَعْد، علي الجَوْهَري البغدادي. "مسند ابن الجعد"، تحقيق: عامر أحمد حيدر. (ط١، بيروت: مؤسسة نادر، ١٤١٠هـ).

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط"، تحقيق: موفق عبد القادر. (ط٢، بيروت: دار الغرب، ١٤٠٨هـ).

ابن القطان، علي بن محمد الفاسي. "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ).

ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم. "المعجم لابن المقرئ"، تحقيق: عادل بن سعد. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ).

ابن الملقن، عمر بن علي. "البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير"، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. (ط١، السعودية: دار الهجرة، ١٤٢٥هـ).

ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري. "الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف"، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف. (ط١، الرياض: دار طيبة،

١٤٠٥هـ).

ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله. "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة"، جمع وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر. (السعودية: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء).

ابن بشْران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد. "أمالي ابن بشران"، ضبط نصه: عادل بن يوسف العزازي. (ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ).

ابن حبان، أبو حاتم محمد التميمي البُستي. "صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها". تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير. (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٣هـ).

ابن حبان، محمد بن حبان البُستي. "الثقات". (ط١، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ١٣٩٣هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. "فتح الباري بشرح البخاري"، بعناية: محمد فؤاد عبد الباقي، وإخراج: محب الدين الخطيب، (ط١، مصر: المكتبة السلفية، ١٣٨٠هـ – ١٣٩٠هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. "لسان الميزان"، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط١، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م).

ابن حجر، أحمد بن علي. "النكت الظراف"، [مطبوع ضمن كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف]. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. (ط٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. "التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير"، تحقيق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى. (ط١، دار أضواء السلف، ١٤٢٨هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. "تقريب التهذيب"، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. (دار العاصمة، ١٤٢١هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. "تهذيب التهذيب"، تحقيق: إبراهيم الزيبق – عادل مرشد. (بيروت: مؤسسة الرسالة).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. "هُدى الساري مقدمة فتح الباري". قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، (ط١، مصر: المكتبة السلفية، ١٣٨٠هـ).

ابن حيويه الخزاز، محمد بن العباس. "الثالث من مشيخة ابن حيويه". (ط١، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم، ٢٠٠٤م).

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. "صحيحُ ابن خُزَيمة"، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. (ط٣، المكتب الإسلامي، ١٤٢٤هـ).

ابن دقيق العيد، محمد بن علي. "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام"، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد. (ط١، الرياض: دار المحقق، ١٤٢٠هـ).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. "شرح علل الترمذي"، تحقيق: الدكتور همام سعيد. (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرين. (ط١، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله (")، تحقيق: بشار عواد معروف، وآخرين. (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٣٩هـ).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. "الاستذكار"، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).

ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. "الكامل في ضعفاء الرجال"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني. "سنن ابن ماجه"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. (ط١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

ابن مَنْجُويَه، أحمد بن علي. "رجال صحيح مسلم"، تحقيق: عبد الله الليثي.

(ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "مجموع الفتاوى"، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده: ابنه محمد. (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ).

أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود. "مسند أبي داود الطيالسي"، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي. (ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٩هـ).

أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني. "سنن أبي داود"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (صيدا – بيروت: المكتبة العصرية).

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم"، تحقيق: رسائل جامعية بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية. (ط١، السعودية: الجامعة الإسلامية، ١٤٣٥هـ – ١٤٣٨هـ).

أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي. "مسند أبي يعلى"، تحقيق: حسين سليم أسد. (ط١، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ).

الأربعين لابن المقرئ [مخطوط منشور في برنامج جوامع الكلم]

إسماعيل بن جعفر، ابن أبي كثير الأنصاري الزرقي. "حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني"، تحقيق: عمر بن رفود السّفياني. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ).

الأشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن. "الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ"، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي. (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ).

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. "المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم"، تحقيق: محمد حسن الشافعي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ).

الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي. "آداب الزفاف في السنة المطهرة". (دار السلام، ١٤٢٣هـ).

الألباني، محمد ناصر الدين. "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة". (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٢هـ – ١٤٢٥هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "صحيح البخاري"، تحقيق: جماعة من العلماء. (بولاق: الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١١هـ).

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو. "مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار"، تحقيق: محفوظ الرحمن وآخرين. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٨م – ٢٠٠٩م).

البغوي، الحسين بن مسعود. "شرح السنة"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش. (ط٢، دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. "الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه" تحقيق: فريق بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال. (ط١، القاهرة: الروضة للنشر، ١٤٣٦هـ).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. "السنن الكبير"، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط١، القاهرة: مركز هجر، ١٤٣٢هـ).

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. "الجامع الكبير (سنن الترمذي)"، تحقيق: بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب، ١٩٩٦م).

الجوزجاني إبراهيم بن يعقوب. "أحوال الرجال"، تحقيق: عبد العليم البَستوي. (فيصل آباد، باكستان: حديث اكادمي).

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. "المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم"، تحقيق: إبراهيم بن علي آل كليب. (ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٣هـ).

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير. "مسند الحميدي"، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ. (ط١، دمشق: دار السقا، ١٩٩٦م).

الخَلَّال، أبو بكر أحمد بن محمد. "الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد

بن حنبل"، تحقيق: سيد كسروي حسن. (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

الخِلَعي، علي بن الحسن بن الحسين. "الخامس عشر من الخلعيات". (ط١، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم، ٢٠٠٤م).

الدارقطني، علي بن عمر. "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي. (ط٤، اليمن: دار الآثار، ١٤٤٢هـ).

الدارقطني، علي بن عمر. "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ).

الدارقطني، علي بن عمر. "سنن الدارقطني"، تحقيق: شعيب الارنؤوط وآخرين. (ط١، بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ)

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. "مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)"، تحقيق: حسين سليم. (ط١، السعودية: دار المغني، ١٤١٢هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب. (دار اليسر ودار المنهاج).

الذهبي، محمد بن أحمد. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تحقيق: علي محمد البجاوي. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ).

السندي، محمد بن عبد الهادي. "حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه". (ط٢، بيروت: دار الجيل).

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. "الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام"، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، تحقيق: نظر محمد الفاريابي. (دار طيبة).

الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل. "الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية: المروذي وغيره"، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط١،

بومباى – الهند: الدار السلفية، ١٤٠٨هـ).

الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل. "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله"، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ).

الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، "المسند"، (ط١، جمعية المكنز، دار المنهاج، ١٤٣١هـ)

الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. "المصنف"، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. (ط٢، الهند: المجلس العلمي، ١٤٠٣هـ)

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. "المعجم الأوسط"، تحقيق: طارق بن عوض الله – عبد المحسن الحسيني. (القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ).

الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. (ط٢، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ).

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. "شرح مشكل الآثار"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ).

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. "شرح معاني الآثار"، تحقيق: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق. (ط١، عالم الكتب، ١٤١٤هـ).

العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله. "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم"، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ).

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم، أكمله ابنه: أحمد. "طرح التثريب في شرح التقريب". (الطبعة المصرية القديمة، وصورتها دور عدة منها: مؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو. "الضعفاء الكبير"، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. (ط١، بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ).

علاء الدين مُغْلطاي، ابن قليج بن عبد الله. "إكمال تهذيب الكمال في أسماء

الرجال"، تحقيق: عادل بن محمد – أسامة بن إبراهيم. (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ).

القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم. "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو – أحمد محمد السيد وآخرين. (ط١، دمشق – بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ١٤١٧هـ).

الكلاباذي، أحمد بن محمد. "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد = رجال صحيح البخاري". تحقيق: عبد الله الليثي. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ).

المَرْوَزِي، محمد بن نصر بن الحجاج. "مختصر قيام رمضان". (ط١، باكستان: دار حاديث أكاديمي، ١٤٠٨هـ).

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف. "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، تحقيق: د بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ – ١٤١٣هـ).

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. (ط٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. "الضعفاء والمتروكون"، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. (ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب. "السنن الكبرىٰ"، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب، "المجتبىٰ". (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٨هـ).

النووي، يحيىٰ بن شرف. "شرح النووي علىٰ مسلم= المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري. "صحيح مسلم"، تحقيق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي وآخرين. (تركيا: دار الطباعة العامرة، ١٣٣٤هـ).

اليحصبي، عياض بن موسى. "إكمالُ المعْلِم بفوائد مسلم"، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل. (ط١، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ).

يحيى بن معين، أبو زكريا، "التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين – رواية أبي الفضل الدوري عنه". تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ).

bibliography

Ibn Abi Hatem, Abdul Rahman bin Muhammad. "al-jarḥ wa-al-taʻdīl". (1st edition, Hyderabad Deccan - India: Edition of the Ottoman Encyclopedia Council, Beirut: Dar Ihya' al-Tarath al-Arabi, 1271 AH).

Ibn Abi Hatem, Abdul Rahman bin Muhammad. "al-ʻilal" , investigated by a team of researchers, under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid, and Dr. Khalid bin Abdul Rahman Al-Jeraisy. (1st edition, Riyadh: Al-Jeraisi Foundation for Distribution and Advertising, 1427 AH).

Ibn Abi Hatem, Abdul Rahman bin Muhammad. "al-Marāsīl" , investigation: Shukrullah Nimatullah Qojani. (1st edition, Beirut: Al-Resala Foundation, 1397 AH).

Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr Abdullah. "al-muṣannaf" , edited by: Muhammad Awama. (Dar Al-Qibla).

Ibn al-Ja`d, Ali al-Jawhari al-Baghdadi. "Musnad Ibn al-Jaʻd" , edited by: Amer Ahmed Haider. (1st edition, Beirut: Nader Foundation, 1410 AH).

Ibn Al-Salah, Othman bin Abdul Rahman. "Ṣiyānat Ṣaḥīḥ Muslim min al-ikhlāl wa-al-ghalaṭ wa-ḥimāyatuhu min al-isqāṭ wālsqṭ" , edited by: Mwafaq Abdullah Abdul Qadir. (2nd edition, Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami, 1408 AH).

Ibn Al-Qattan, Ali bin Muhammad Al-Fassi. "bayān al-wahm wa-al-īhām fī Kitāb al-aḥkām" , edited by: Dr. Hussein Ait Saeed. (1st edition, Riyadh: Dar Taibah, 1418 AH).

Ibn Al-Muqri, Abu Bakr Muhammad bin Ibrahim. "al-Muʻjam li-Ibn al-Muqriʾ" , edited by: Abu Abd al-Haman Adel bin Saad. (1st edition, Riyadh: Al-Rushd Library, Riyadh Publishing and Distribution Company, 1419 AH).

Ibn al-Mulqin, Omar bin Ali. "al-Badr al-munīr fī takhrīj al-aḥādīth wa-al-āthār al-wāqiʻah fī al-sharḥ al-kabīr" , edited by: Mustafa Abu Al-Gheit et al. (1st edition, Riyadh - Saudi Arabia: Dar Al-Hijrah for Publishing and Distribution, 1425 AH).

Ibn al-Mundhir, Abu Bakr Muhammad. "al-Awsaṭ fī al-sunan wa-al-ijmāʻ wa-al-ikhtilāf" , edited by: Abu Hammad Saghir Ahmed bin Muhammad Hanif. (1st edition, Riyadh - Saudi Arabia: Dar Taiba, 1405 AH).

Ibn Baz, Abdul Aziz bin Abdullah. "Majmūʻ Fatāwá wa-maqālāt mutanawwiʻah" , compiled and supervised by: Dr. Mohammed bin

Saad Shuweir. (Kingdom of Saudi Arabia: Presidency of the Department of Scientific Research and Fatwa).

Ibn Bashran, Abu Al-Qasim Abdul Malik bin Muhammad. "Amālī Ibn bishrān" , edited by: Abu Abd al-Rahman Adel bin Yusuf al-Azzazi. (1st edition, Riyadh: Dar Al-Watan, 1418 AH).

Ibn Hibban, Abu Hatim Muhammad al-Tamimi al-Busti. "Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān: al-Musnad al-ṣaḥīḥ ʻalá al-taqāsīm wa-al-anwāʻ min ghayr wujūd qiṭaʻ fī sndhā wa-lā thubūt Jurḥ fī nāqlyhā" , Investigation: Mehmet Ali Sonmez, Halis Aydemir. (1st edition, Beirut: Dar Ibn Hazm, 1433 AH).

Ibn Hibban, Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad al-Busti. "al-thiqāt" (1st edition, printed with the support of: The Ministry of Education of the Indian High Government, under the supervision of: Dr. Muhammad Abdul Mu'id Khan, Director of the Ottoman Education Office, 1393 AH).

Ibn Hajar, Abu al-Fadl Ahmad bin Ali al-Asqalani. "Fath al-Bari bi Sharh al-Bukhari", numbering of its books, chapters and hadiths: Muhammad Fouad Abd al-Baqi. edited by: Muhibb al-Din al-Khatib, (1st edition, Egypt: Al-Maktabah al-Salafiyya, 1380 AH - 1390 AH).

Ibn Hajar, Abu al-Fadl Ahmad bin Ali al-Asqalani. "Lisān al-mīzān" , edited by: Abdel Fattah Abu Ghada. (1st edition, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah, 2002 AD).

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali. "al-Nukat al-ẓirāf" [printed with Tuhfat Al-Ashraf]. Investigation: Abdel Samad Sharaf El-Din. (2nd edition, Al-Maktab Al-Islami, 1403 AH).

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali Al-Asqalani. "al-Tamyīz fī Talkhīṣ takhrīj aḥādīth sharḥ al-Wajīz al-mashhūr bi-al-Talkhīṣ al-ḥabīr" , edited by: Dr. Muhammad Al-Thani bin Omar bin Musa. (1st edition, Dar Adwaa Al-Salaf, 1428 AH).

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali Al-Asqalani. "Taqrīb al-Tahdhīb" , investigated by: Abu Al-Ashbal Saghir Ahmad Shaghif Al-Pakistani. (Dar Al-Asimah, 1421 AH).

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali Al-Asqalani. "Tahdheeb al-Tahdheeb", edited by: Ibrahim Al-Zaybak - Adel Murshid. (Beirut: Al-Resala Foundation).

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali Al-Asqalani. "Hady al-sārī muqaddimah Fatḥ al-Bārī" , edited by: Muhibb al-Din al-Khatib, (1st edition, Egypt: Al-Maktabah al-Salafiyya, 1380 AH).

Ibn Hayyat Al-Khazzaz, Muhammad bin Al-Abbas. "al-thālith min Mashyakhat Ibn ḥayawayh" (1st edition, manuscript published in the free Jami' al-Kalam program of the Islamic Network website, 2004 AD).

Ibn Khuzaymah, Abu Bakr Muhammad bin Ishaq. “Sahih Ibn Khuzaymah”, edited by: Dr. Muhammad Mustafa Al-Azami. (3rd edition, Al-Maktab Al-Islami, 1424 AH).

Ibn Daqiq al-Eid, Muhammad bin Ali. "al-Imām fī ma‘rifat aḥādīth al-aḥkām" , edited by: Saad bin Abdullah Al Hamid. (1st edition, Riyadh: Dar Al-Muhaqqiq, 1420 AH).

Ibn Rajab, Abd al-Rahman bin Ahmad. "sharḥ ‘Ilal al-Tirmidhī" , edited by: Dr. Hammam Abd al-Rahim Saeed. (1st edition, Zarqa - Jordan: Al-Manar Library, 1407 AH).

Ibn Rajab, Abd al-Rahman bin Ahmad. “Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari”, edited by: Mahmoud bin Shaaban bin Abdul Maqsoud and others. (1st edition, The Prophet’s City: Al-Ghurabaa Archaeological Library, 1417 AH).

Ibn Abd al-Barr, Yusuf bin Abdullah. “ "al-Tamhīd li-mā fī al-Muwaṭṭa’ min al-ma‘ānī wa-al-asānīd" edited by: Mustafa bin Ahmed Al-Alawi, Muhammad Abdul-Kabir Al-Bakri. (Morocco: Ministry of All Endowments and Islamic Affairs, 1387 AH).

Ibn Abdil-Barr, Yusuf bin Abdullah. "al-Istidhkār" ,, investigated by: Salem Muhammad Atta, Muhammad Ali Moawad. (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1421 AH).

Ibn Adiyy, Abu Ahmad Al-Jurjani. "al-kāmil fī ḍu‘afā’ al-rijāl" , investigated by: Adel Ahmed Abdel Mawjoud-Ali Muhammad Moawad, and co-investigated by: Abdel Fattah Abu Sunna. (1st edition, Beirut-Lebanon: Scientific Books, 1418 AH).

Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad Al-Qazwini. “Sunan Ibn Majah”, edited by: Shuaib Al-Arnaout et al. (1st edition, Dar Al-Resala Al-Alamiah, 1430 AH).

Ibn Manjawayh, Ahmed bin Ali. “Rijal Sahih Muslim”, edited by: Abdullah Al-Laithi. (1st edition, Beirut: Dar Al-Ma’rifa, 1407 AH).

Ibn Taimiyyah, Ahmed bin Abdul Halim. “Majmu’ al-Fatawa”, compiled and arranged by: Abd al-Rahman bin Muhammad bin Qasim, and assisted by: his son Muhammad. (Madinah - Saudi Arabia: King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur’an, 1425 AH).

Abu Dawood Al-Tayalisi, Suleiman bin Daoud bin Al-Jaroud. “Musnad Abi Dawud al-Tayalisi”, edited by: Dr. Muhammad bin Abdul Mohsen al-Turki. (1st edition, Egypt: Dar Hajar, 1419 AH).

Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash’ath Al-Sijistani. “Sunan Abi Dawud”, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. (Sidon - Beirut: Modern Library).

Abu Awana, Yaqoub bin Ishaq Al-Isfarayini. "al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhrij ‘alá Ṣaḥīḥ Muslim" , edited by: university theses and academic research at the College of Noble Hadith at the Islamic

University. (1st edition, Kingdom of Saudi Arabia: Islamic University, 1435 AH - 1438 AH).

Abu Ya'la al-Mawsili, Ahmed bin Ali. "Musnad Abī Ya'lá" , edited by: Hussein Salim Asad. (1st edition, Damascus: Dar Al-Mamoun Heritage, 1404 AH).

Al-Arba'in by Ibn al-Muqri [manuscript in Jami' al-Kalam]

Ismail bin Jaafar, Ibn Abi Kathir Al-Ansari. "Ḥadīth 'Alī ibn Ḥajar al-Sa'dī 'an Ismā'īl ibn Ja'far al-madanī" , study and investigation: Omar bin Rafud bin Rafid Al-Sufyani. (1st edition, Riyadh: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution, - Al-Riyadh Publishing and Distribution Company, 1418 AH).

Al-Ashbili, Abd al-Haqq bin Abd al-Rahman. "al-aḥkām al-Wusṭá min Ḥadīth al-Nabī-ṣallá Allāh 'alayhi wa-sallam –" , investigated by: Hamdi Al-Salafi, Subhi Al-Samarrai. (Riyadh: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution, 1416 AH).

Al-Asbahani, Abu Nua'eem Ahmed bin Abdullah. "al-Musnad al-mustakhraj 'alá Ṣaḥīḥ al-Imām Muslim" , edited by: Muhammad Hassan. (1st edition, Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1417 AH).

Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din. "ādāb al-zafāf fī al-Sunnah al-muṭahharah". (Dar es Salaam, 1423 AH). Ibn Kathir, Ismail bin Omar Al-Dimashqi.

Al-Albani, Muhammad Nasser al-Din. "Silsilat al-aḥādīth al-ḍa'īfah wa-al-mawḍū'ah wa-atharuhā al-sayyi' fī al-ummah". (1st edition, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia: Al-Ma'rif Library, 1412 AH - 1425 AH).

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail. "Sahih Al-Bukhari", edited by: a group of scholars. (Bulaq Misr: Royal Edition, Grand Emiri Press, 1311 AH, by order of Sultan Abdul Hamid II).

Al-Bazzar, Abu Bakr Ahmed bin Amr. "Musnad al-Bazzār al-manshūr Bāsim al-Baḥr al-zakhkhār" , edited by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah et al. (1st edition, Medina: Library of Science and Wisdom, 1988 AD - 2009 AD).

Al-Baghawi, Al-Hussein bin Masoud. "Sharh As-Sunnah", edited by: Shuaib Al-Arnaout - Muhammad Zuhair Al-Shawish. (2nd edition, Damascus, Beirut: Al-Maktab Al-Islami, 1403 AH).

Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Al-Khusrujdi. "Al-Khilaafiyyat Bayna Al-Imaamayn Al-Shafi'i wa Abi Hanifa wa Ashaabihi" - Investigation and study: Scientific research team at Al-Rawda Company. (1st edition, Cairo - Arab Republic of Egypt: Al-Rawda Publishing and Distribution, 1436 AH).

Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad. "Al-Sunan Al-Kabir", edited by:

Dr. Abdullah Al-Turki. (1st edition, Cairo: Hijr Center for Arab and Islamic Research and Studies, 1432 AH).

Al-Tirmidhi, Abu Issa Muhammad bin Issa. “Al-Jami’ Al-Kabir (Sunan Al-Tirmidhi)”, verified by: Bashar Awad Ma’ruf. (1st edition, Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami, 1996 AD).

Al-Jawzjani Ibrahim bin Yaqoub. “Ahwaal Al-Rijaal”, edited by: Abdul Aleem Abdul Azim Al Bastawi. (Faisalabad, Pakistan: Academic Discussion).

Al-Hakim, Abu Abdullah Muhammad Al-Naysaburi. “Al-Madkhal Ilaa Ma’rifat Al-Saheeh min Al-Saqeem” edited by: Ibrahim bin Ali Al Kulaib. (1st edition, Riyadh: Obeikan Library, 1423 AH).

Al-Humaidi, Abu Bakr Abdullah bin Al-Zubayr. “Musnad Al-Humaydi”, verified by: Hasan Salim Asad Al-Darani. (1st edition, Damascus - Syria: Dar Al-Saqqa, 1996 AD).

Al-Khallal, Abu Bakr Ahmed bin Muhammad. “al-Wuqūf wa-al-tarajjul min al-Jāmi‘ li-masā’il al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal”, edited by: Sayyed Kasravi Hassan. (1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1415 AH).

Al-Khula’i, Ali Al-Hussein. "al-Khāmis ‘ashar min alkhl‘yāt. " (1st edition, manuscript published in the free Jami’ al-Kalam program of the Islamic Network website, 2004 AD).

Al-Daraqutni, Ali bin Omar. “Al’lzāmāt wa-al-tatabbu‘”, investigated by: Muqbil bin Hadi Al-Wadaei. (4rd edition, Yemen: Dar Al-Athar, 1442 AH).

Al-Daraqutni, Ali bin Omar. “al-‘Ilal al-wāridah fī al-aḥādīth al-Nabawīyah”, edited by: Mahfouz Al-Rahman Zainullah Al-Salafi. (1st edition, Riyadh: Dar Taibah, 1405 AH).

Al-Daraqutni, Ali bin Omar. “Sunan al-Daraqutni”, verified by: Shuaib al-Arnaout et al. (1st edition, Beirut - Lebanon: Al-Resala Foundation, 1424 AH)

Al-Darimi, Abdullah bin Abdul Rahman. “Musnad al-Darimi, known as (Sunan al-Darimi), edited by: Hussein Salim Asad al-Darani. (1st edition, Kingdom of Saudi Arabia: Dar Al-Mughni for Publishing and Distribution, 1412 AH).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed. “al-Kāshif fī ma‘rifat min la-hu riwāyah fī al-Kutub al-sittah” Edited by: Muhammad Awama and Ahmad Muhammad Nimr al-Khatib. (Dar Al-Yusr and Dar Al-Minhaj).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed. “Mīzān al-i‘tidāl fī Naqd al-rijāl”, investigated by: Ali Muhammad Al-Bajawi. (1st edition, Beirut - Lebanon: Dar Al-Ma’rifa for Printing and Publishing, 1382 AH).

Al-Sindi, Muhammad bin Abdul-Hadi. “Ḥāshiyat al-Sindī ‘alá

Sunan Ibn Mājah = Kifāyat al-ḥājah fī sharḥ Sunan Ibn Mājah. ” (Beirut: Dar Al-Jeel, same pages as Dar Al-Fikr, second edition).

Al-Suhaili, Abdul Rahman bin Abdullah. “al-Rawḍ al-unuf fī sharḥ al-sīrah al-Nabawīyah li-Ibn Hishām”, edited by: Omar Abdel Salam Al-Salami. (1st edition, Beirut: Arab Heritage Revival House, 1421 AH).

Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. “Tadrīb al-Rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawāwī”, edited by: Abu Qutaybah Nazr Muhammad Al-Faryabi. (Dar Taiba).

Al-Shaybani, Ahmad Ibn Hanbal. “al-Jāmiʿ fī al-ʿilal wa-maʿrifat al-rijāl li-Aḥmad ibn Ḥanbal riwāyah: al-Marūdhī wa-ghayrihi”, edited by: Dr. Wasi Allah ibn Muhammad Abbas. (1st ed. , Bombay - India: Al-Dar Al-Salafiya, 1408 AH).

Al-Shaybani, Ahmad Ibn bin Hanbal. “al-ʿIlal wa-maʿrifat al-rijāl”, edited by: Wasi Allah ibn Muhammad Abbas. (2nd edition, Riyadh: Dar Al-Khani, 1422 AH).

Al-Shaybani, Ahmad Ibn bin Hanbal, “Al-Musnad”, (1st edition, Al-Muknaj Society, Dar Al-Minhaj, 1431 AH)

Al-San’ani, Abu Bakr Abdul Razzaq. “Al-Musannaf”, edited by: Habib Al-Rahman Al-Azami. (2nd edition, India: Scientific Council, distributed by the Islamic Office - Beirut, 1403 AH)

Al-Tabarani, Abu Al-Qasim Suleiman bin Ahmed. “al-Muʿjam al-Awsaṭ”, edited by: Abu Moaz Tariq bin Awadallah bin Muhammad - Abu Al-Fadl Abdul Mohsen bin Ibrahim Al-Husseini. (Cairo: Dar Al-Haramain, 1415 AH).

Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed. “al-Muʿjam al-kabīr”, edited by: Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi. (2nd edition, Cairo: Ibn Taymiyyah Library, 1415 AH).

Al-Tahawi, Ahmed bin Muhammad. “Sharḥ mushkil al-Āthār”, investigation: Shuaib Al-Arnaout. (1st edition, Al-Resala Foundation, 1415 AH).

Al-Tahawi, Ahmed bin Muhammad. “Sharḥ maʿānī al-Āthār”, edited by: Muhammad Zuhri al-Najjar - Muhammad Sayyid Jad al-Haqq. (1st edition, Alam al-Kutub, 1414 AH).

Al-ʿIjli, Abu Al-Hassan Ahmed. “Maʿrifat al-thiqāt min rijāl ahl al-ʿIlm wa-al-ḥadīth wa-man al-ḍuʿafā’ wa-dhikr madhāhibahum wa-akhbāruhum,” edited by: Abd al-Aleem Abd al-Azim al-Bastawi. (1st edition, Medina - Saudi Arabia: Al-Dar Library, 1405 AH).

Al-Iraqi, Abu al-Fadl Zain al-Din Abd al-Rahim, completed by his son: Ahmed bin Abd al-Rahim. “Ṭarḥ altthryb fī sharḥ al-Taqrīb (al-Maqṣūd bi-al-Taqrīb: Taqrīb al-asānīd wa-tartīb al-masānīd). ” (The old Egyptian edition - and it was reproduced by several houses,

including: the Arab Heritage Revival House, the Arab History Foundation, and the Arab Thought House).

Al-Uqaili, Abu Jaafar Muhammad bin Amr. “al-Ḍuʻafāʾ al-kabīr”, edited by: Abdul Muti Amin Qalaji. (1st edition, Beirut: Dar Al-Maktabah Al-Ilmiyya, 1404 AH).

Aladdin Mughalatay, Ibn Qalij bin Abdullah. “Ikmāl Tahdhīb al-kamāl fī Asmāʾ al-rijāl”, edited by: Abu Abd al-Rahman Adel bin Muhammad - Abu Muhammad Usama bin Ibrahim. (1st edition, Al-Farouq Modern Printing and Publishing, 1422 AH).

Al-Qurtubi, Ahmed bin Omar bin Ibrahim. "al-mufhim li-mā ushkila min Talkhīṣ Kitāb Muslim" , edited by: Mohieddin Deeb Misto - Ahmed Muhammad Al-Sayyid - Youssef Ali Badawi - Mahmoud Ibrahim Bazzal. (1st edition, Damascus - Beirut: Dar Ibn Kathir, Damascus - Beirut: Dar Al-Kalam Al-Tayyib, 1417 AH).

Al-Kalabadhi, Ahmed bin Muhammad. "al-Hidāyah wa-al-Irshād fī maʻrifat ahl al-thiqah wa-al-Sadād". Investigation: Abdullah Al-Laithi. (1st edition, Beirut: Dar Al-Maʼrifa, 1407 AH).

Al-Marwazi, Muhammad bin Nasr bin Al-Hajjaj. "Mukhtaṣar qiyām Ramaḍān". (1st edition, Pakistan: Dar Hadith Akademi, 1408 AH).

Al-Mazzi, Jamal al-Din Abu al-Hajjaj Yusuf. "Tahdhīb al-kamāl fī Asmāʾ al-rijāl" , verified and its text corrected and commented on by: Dr. Bashar Awad Marouf. (1st edition, Beirut: Al-Resala Foundation, 1400 AH - 1413 AH).

Al-Mazzi, Youssef bin Abdul Rahman" .Tuḥfat al-ashrāf bi-maʻrifat al-aṭrāf" , Investigation: Abdel Samad Sharaf El-Din. (2nd edition, Al-Maktab Al-Islami and Al-Dar Al-Qaymah, 1403 AH).

Al-Nasaʼi, Abu Abdir Rahman Ahmad bin Shuaib. "al-ḍuʻafāʾ wa-al-matrūkūn" , investigated by: Mahmoud Ibrahim Zayed. (1st edition, Aleppo: Dar Al-Waʼi, 1396 AH).

Al-Nasaʼi, Abu Abdul Rahman Ahmad bin Shuaib. “Al-Sunan Al-Kubra”, verified and its hadiths published by: Hassan Abdel Moneim Shalabi, supervised by: Shuaib Al-Arnaout. (1st edition, Beirut: Al-Resala Foundation, 1421 AH).

Al-Nasaʼi, Ahmed bin Ali, “Al-Sunan Al-Sughra Kitab Al-Mujtaba (Sunan Al-Nasaʼi Al-Sughra). ” (1st edition, Beirut: Dar Al-Maʼrifa Publishing, 1428 AH).

Al-Nawawi, Abu Zakaria Muhyiddin Yahya bin Sharaf. "sharḥ al-Nawawī ʻalá Muslim = al-Minhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj". (2nd ed. , Beirut: Arab Heritage Revival House, 1392 AH).

Al-Naysaburi, Muslim bin Al-Hajjaj bin Muslim Al-Qushayri.. "al-Jāmiʻ al-ṣaḥīḥ «Ṣaḥīḥ Muslim»" , edited by: Ahmed bin Rifaat bin

Othman Hilmi Al-Qara Hisari et al. (Türkiye: Al-Amira Printing House, 1334 AH).

Al-Yahsbi, Ayyad bin Musa. "sharḥu ṣaḥīḥ muslimi lilqāḍiá ʻiyaāḍ almusammá ikmālu almuʻlimi bfawāʾidi muslim" , edited by: Dr. Yahya Ismail. (1st edition, Egypt: Dar Al-Wafaa for Printing, Publishing and Distribution, 1419 AH).

Yahya bin Moin, Abu Zakaria, "al-tārīkh ʻan Abī Zakarīyā Yaḥyá ibn Muʻīn-riwāyah Abī al-Faḍl al-ʻAbbās ibn Muḥammad ibn Ḥātim al-Dūrī ʻanhu". Study, arrangement and investigation: Dr. Ahmed Muhammad Nour Saif. (1st edition, Mecca: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1399 AH).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (1)

No.	Researches	page
1-	**Dictionary of symbols for readers** Dr. Abdulaziz Hamid Al-Ansari	11
2-	**Hedayat Al-Qurraa** **For the Imam and Reciter Ahmed Afandi Al-Izmiri, known as: (Yamshaji Zadeh), lived in (1185 Ah)** **- Study and Verification by -** Dr. Najat Abdul Rahim Al-Amir	71
3-	**The Position of the Qur'ān Readers and the Researchers on the Uniquenesses of Al-Shatawi Through the Line of Al-Durrah** **- Compilation and Study -** Dr. Bushra Hassan Hadi Al-Yamani	143
4-	**Rules in the miracle of the Qur'an** **Through the book »The Miracle of the Qur'an« by Al-Baqalani** Dr. SAEED BIN NASSER BIN ABDULLAH ALMEQBEL	193
5-	**The denial of equality in the Holy Quran through the negating of the term (Sawī)** Dr. Omar Mohammad Al-Modaifer	251
6-	**Narrators Judged by Abu Hatim to Have Mursal (Unconnected) Narrations and not Mentioned in his Son's, Abu Muhammad al-Razi, Book on Mursal Hadiths, Al-Jami' fi al-Marasil** Dr. Mansour Abdulrahman Akeel Alakeel	301
7-	**Muawiyah bin Saleh Saleh and his narrations in «Sahih Muslim»** **Applied theoretical study -** Dr. Laila Ali Mohammad Al-Nassar	377
8-	**Narrations in which Imam Al-Bukhari did not rule anything about what Imam Al-Tirmidhi narrated about him** **- Collect and study -** Dr. Abdelrahman Mohammad Mashagba	423
9-	**The Difference Between the Rulings of Al-Dāraqutnī in Al-Tatabbu' and Al-'Ilal** **- A Descriptive Historical Study -** Dr. Abdulaziz bin Ibrahim allahim	473
10-	**The Criticisms of Ibn 'Abdil Barr Directed to Uniqueness in the Hadiths of the Two Books of Sahih** Dr. Yousef bin Abdullah bin Saalih Al-Qarawi	527

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal

Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul ‘Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University University
(Editor-in-Chief)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(Managing Editor)

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. ʿAbdullāh ibn Ibrāhīm al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. ʿAbdullāh bin ʿAbd al-ʿAziz Al-Falih
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al- Muzaini
Professor of Tafseer and Sciences of Qur‘aan at Islamic University

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Associate Professor of Law at the Islamic University

Prof. ‘Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ‘Aṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University of Madinah

Prof. Dr. ‘Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā‘ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Muhammad bin Ahmad Al-Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa‘aat at Islamic University

Prof. Hamdān ibn Lāfī al-‘Anazī
Professor of Qur'an Exegesis and Its Sciences at the University of Northern Boarder

Dr. Ali Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi
(Publishing Department)

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Correspondence :

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address:

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

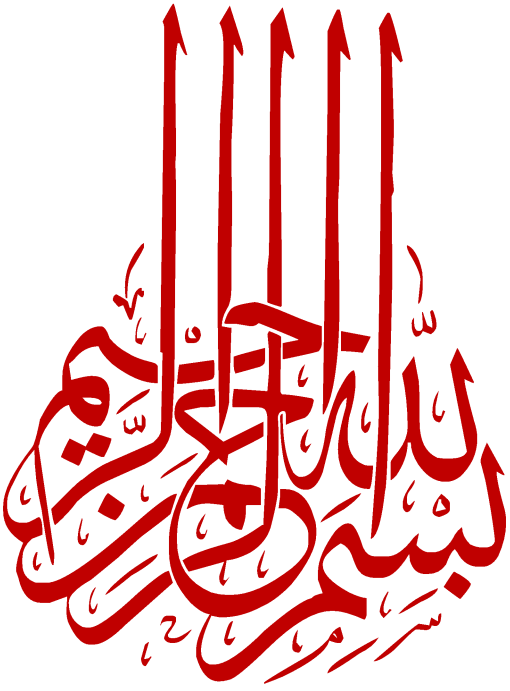
بسم الله الرحمن الرحيم

Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (210) - Volume (1) - Year (58) - September 2024

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (210) - Volume (1) - Year (58) - September 2024